



قاسم محمد وذيح

أ. م. د. نادية ياسين عبد

كلية الآداب/ جامعة بغداد


**The Civil War in Mount Lebanon in 1845 and its repercussions between the Ottoman policy and the European position**


**nadiayasseen@coart.uobaghdad.edu.iq**

الملخص

شهد تاريخ جبل لبنان الحديث والمعاصر العديد من الحروب والصراعات الأهلية، بسبب الصراع المحلي على النفوذ والتوسع الإقطاعي تارة والتدخلات الدولية تارة أخرى. وفي عام ١٨٤٥ اندلعت واحدة من تلك الحروب بين الدروز والمسيح، والتي كانت جزءا من سلسلة حروب أهلية غلب عليها الطابع الطائفي، وقد أثرت تلك الحرب وتأثرت بسياسة الدولة العثمانية ومواقف الدول الأوروبية, نظرا للتنافس الدولي على النفوذ داخل الولايات العثمانية، ومن هنا تم اختيار موضوع البحث.حاولنا من خلال البحث معرفة واقع جبل لبنان عشية الحرب والظروف التي أدت اليها واهم تطوراتها، كما تناول البحث السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في تلك المرحلة تجاه جبل لبنان وتدخل قناصل اوروبا في احداث الحرب، وطبيعة موقفهم من اجراءات وزير الخارجية العثماني شكيب أفندي في جبل لبنان عام ١٨٤٥ وجهوده للحد من تدخلات القناصل الأوروبيين وإنهاء الصراع الدموي بما انسجم مع السياسة العثمانية وتوجهها نحو تعزيز الحكم المركزي.**الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، جبل لبنان، الدروز، الموارنة، حرب اهلية**

Abstract

The modern and contemporary history of Mount Lebanon witnessed many wars and civil conflicts، due to local struggles for influence and feudal expansion at times، and at other times because of international interventions. One of those wars broke out in 1845 between the Druze and the Christians, which were affected by the policy of the Ottoman Empire and the attitude of European countries due to the international struggle for influence within the Ottoman states. For that reason, the topic of research was chosen.Through the research, we tried to identify the reality of Mount Lebanon on the eve of the war, the circumstances that led to it and its most important developments. The research also dealt with the policy of the Ottoman Empire at that stage towards Mount Lebanon, and the intervention of European consuls in the events of the war and the nature of their position toward the policy of Ottoman Empire. We also studied the actions of the Ottoman Foreign Minister Shakib Effendi in Mount Lebanon in 1845 and his efforts to limit the interventions of European consuls and end the bloody conflict in line with the Ottoman policy and its orientation to strengthening central governance.
**Keywords: Ottoman Empire, Mount Lebanon, Druze, Maronite, Civil War**

## أولا: جبل لبنان عشية الحرب والظروف المؤدية لها

مر جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر بتطورات سياسية مهمة تركت آثارها على مجمل أوضاعه العامة، وعانى سكانه خلاله من موجات عنف متسلسلة تُرجمت من خلال الصراع السياسي والحرب الأهلية التي نشبت بين مختلف الطوائف اللبنانية، والتي أدت غالبا إلى مذابح جماعية ونزوح قسري للسكان، وقد ساهمت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطائفية في رسم تاريخ ذلك الصراع، ورافق ذلك الصراع تدخلات أوروبية واضحة من أجل مد النفوذ أو توسيعه داخل الولايات العثمانية بحجة دفاع كل دولة عن طرف معين من طرفي الصراع الموارنة[١] والدروز [٢] لحماية مصالحها، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تطمح لإعادة حكمها المباشر على جبل لبنان، تماشيا مع سياستها المركزية التي انتهجتها خلال تلك المرحلة.بعد الأحداث الدموية التي شهدها جبل لبنان في عام ١٨٤١[٣] بين الموارنة والدروز، وفي عام ١٨٤٢[٤] بين الدروز والوالي العثماني عمر باشا النمساوي[٥]، اتفقت الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية على إيجاد صيغة حكم جديدة تمنع تجدد القتال في جبل لبنان، وبعد مداولات استمرت طيلة النصف الثاني من عام ١٨٤٢ تبنت الدول الاوربية مقترح المستشار النمساوي كليمنس مترنيخ[٦] (Klemens Metternich) القاضي بتقسيم جبل لبنان إلى منطقتين إداريتين، شمالية يتولى إدارة شؤونها قائمقام ماروني، وجنوبية يتولى إدارتها قائمقام درزي[٧]، وقبل به الباب العالي بالمقترح وأرسل وزير الخارجية صارم افندي (١٨٠١–١٨٥٤) في السابع من كانون الأول عام ١٨٤٢ مذكرة إلى السفراء الأوروبيين أعلن فيها قبول السلطان العثماني بمبدأ التقسيم، وأوعز في المذكرة نفسها إلى والي صيدا أسعد باشا (١٨٤٢–١٨٤٥) لاختيار شخصين من غير الشهابيين[٨]، أحدهما درزي والآخر ماروني وتنصيبهما قائمقامين على كل من الدروز والمسيحيين في جبل لبنان[٩]. باشر أسعد باشا بتنفيذ التعليمات الباب العالي واختيار القائمقامين، فتم اختيار الأمير حيدر إسماعيل أبي اللمع قائمقاما على القائمقامية المسيحية، والأمير أحمد عباس الأرسلاني قائمقاما على القائمقامية الدرزية[١٠]، ثم أعلن الوالي عن تقسيم جبل لبنان على أساس جغرافي إلى قائمقاميتين، قائمقامية شمالية مسيحية وقائمقامية جنوبية درزية يفصل بينهما طريق بيروت–دمشق، وقد ضمت القائمقامية المسيحية الشمالية أغلب المناطق الواقعة من شمال الخط الفاصل حتى حدود طرابلس الجنوبية، وأبرز مقاطعاتها المتن وكسروان وجبيل والكورة، وكانت منطقة بكفيا في المتن مقر القائمقامية[١١]، في حين ضمت قائمقامية الدروز الجنوبية أغلب المناطق الواقعة من جنوب

الخط الفاصل حتى حدود صيدا الشمالية، وأبرز مقاطعاتها الشوف والشحار والغرب والمناصف وجزين والخروب[١٢]، وكانت منطقة بيت الدين في الشويفات مركزا لها[١٣]. وقد رحب الدروز بهذا التقسيم، إذ أبقى هذا الحل مناطق تواجدهم التاريخية تحت سيطرة أحد أعيانهم، فضلا عن تقلّص الفارق العددي بينهم وبين الموارنة في القائمقامية الدرزية عما كان عليه سابقا في مجمل مناطق جبل لبنان[١٤]، أما من الناحية العددية للسكان فكان التفوق في كلتا القائمقاميتين واضح للمسيحيين، وفي أدناه جدول يبين أعداد سكان الطوائف في القائمقاميتين.جدول يبين عدد سكان الطوائف في القائمقاميتين[١٥]

| ت | الطائفة | القائمقامية المسيحية (الشمالية) | القائمقامية الدرزية (الجنوبية) | عدد أفراد الطائفة في القائمقاميتين |
|---|---|---|---|---|
| ١ | موارنة | ٥٦٥٨٠ | ١٧٣٥٠ | ٧٣٩٣٠ |
| ٢ | دروز | ١٠١٥٠ | ٢٥٤٥٠ | ٣٥٦٠٠ |
| ٣ | روم كاثوليك | ٦٧٢٠ | ١٨٥٩٠ | ٢٥٣١٠ |
| ٤ | روم أرثوذكس | ١٢٥٠ | ٥٢٠٠ | ٦٤٥٠ |
| | المجموع | ٧٤٧٠٠ | ٦٣٥٩٠ | ١٤١٢٩٠ |

احتج القنصل الفرنسي السيد نيكولاس بوريه[١٦] (Nicolas P. Bouree) على هذا التقسيم وعدّه مخالفا لمذكرة السابع من كانون الأول وطلب: "**أن يكون تحديد الصلاحيات قائما لا على أسس وإعتبارات جغرافية بل على الأساس المذهبي الصحيح أي أن يحكم الأمير أحمد أرسلان جميع الدروز في أي منطقة كانوا، والأمير حيدر جميع النصارى أيا كان محل اقامتهم**"، ونوه أيضا على أن "**السفراء والباب العالي لما اتفقوا على أن يكون للدروز حاكم درزي وللمسيحيين حاكم مسيحي قد عنوا وأرادوا أن لا يحكم المسيحي الدروز ولا الدرزي النصارى**"[١٧]. بالمقابل، رفض القنصل البريطاني هيو هنري روز[١٨] (Hugh Henry Rose) هذا التفسير وقال عن زميله الفرنسي: "**إنه متخلف يعيش بذهنية القرون الوسطى ويحاول بعث أنظمة تلك القرون**"[١٩]، وطلب من أسعد باشا تطبيق المفهوم الجغرافي على النظام الجديد، وأن يحكم كل قائمقام جميع سكان قائمقاميته بمختلف طوائفهم، وبدى كل من قنصلي بريطانيا وفرنسا كأنهما محامي دفاع كل عن موكله[٢٠].لم يكن القائمقامان بعيدين عن النقاشات الخاصة بتبعية الدروز والمسيحيين حيثما كانوا في جبل لبنان، فكان رأي الأمير حيدر أبي اللمع بانه لا بد من حماية المسيحيين الموجودين في القائمقامية الدرزية وضرورة تدخل الدول الأوروبية في شؤون جبل لبنان الداخلية لتحقيق تلك الغاية، وهو ما عارضه الأمير أحمد الأرسلاني مؤكدا أن اي تدخل أوروبي يجب ان يكون هدفه حماية أمن كل المنطقة، وإن إعطاء الأمير حيدر صلاحية الإشراف على المسيحيين في القائمقامية الدرزية هو تدخل في شؤون قائمقاميته، كما أكد على تمسكه بتقسيم جبل لبنان إلى منطقتين يفصل بينهما طريق بيروت– دمشق, مشددا على ان الاختلاط الطائفي موجود في القائمقاميتين, وبالتالي, لا بد من التعامل معهما بنفس المعايير[٢١].تعقدت المباحثات ولم تصل إلى نتيجة حاسمة مما حدا بالوالي أسعد باشا إلى مكاتبة الباب العالي من أجل فض الخلاف، وفي الوقت نفسه وضع تحت سلطته المباشرة جميع المسيحيين في القائمقامية الدرزية وجميع الدروز في القائمقامية المسيحية[٢٢]. ولم يسع الباب العالي سوى إشراك سفراء الدول الأوروبية في إيجاد حل للخلاف، فكثرت الاجتماعات بينهم، وكان السفير البريطاني ستراتفورد كاننيغ[٢٣] (Stratford Canning) وبتأييد من السفير الروسي بوتينيف[٢٤] (Butenev) مصرا على مبدأ التقسيم الجغرافي وأن يحكم كل قائمقام جميع سكان قائمقاميته بمختلف طوائفهم، في حين تراجع السفير الفرنسي البارون فرانسوا دي بوركينه[٢٥] (Francois A. de Bourqueney) عن موقفه المطالب بشمول كل المسيحيين بسلطة القائمقام المسيحي بعد أن وصلته التعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية والتي أكدت فيها على سفارتها في إستانبول أن تكون قراراتها منسجمة مع قرارات السفارات الأخرى وتتحاشى الانفراد بأي قرار يتعلق بجبل لبنان، وذلك لخشيتهم من تكاتف الدول الأوروبية ضدهم فيصبحوا في عزلة عن المجتمع الدولي[٢٦].كانت مشكلة المناطق المختلطة من المشاكل المعقدة التي صعُب حلها، فعلى الرغم من موقف السفارة الفرنسية المنسجم مع قرارات السفارات الأخرى في إستانبول، إلا أن الواقع في جبل لبنان كان مختلفا، إذ استمر الأمير حيدر أبي اللمع وبضغط من البطريرك الماروني يوسف حبيش[٢٧] بالمطالبة بضرورة خضوع جميع المسيحيين في المناطق المختلطة، لاسيِما منطقة دير القمر، لسلطته[٢٨]، فطالب المسيحيون وبتأييد من القنصلية الفرنسية أن تكون إدارة دير القمر ضمن صلاحيات الأمير حيدر أبي اللمع، إلا أن الدروز رفضوا ذلك بدعم من القنصل البريطاني




هيو روز، الذي اخذت حكومته جانب الدروز في جبل لبنان مقابل فرنسا التي لطالما ربطتها علاقات متينة مع الموارنة، مؤكدا أن دير القمر كانت دائما عاصمة الأمراء الدروز، وبإمكان المسيحيين لضمان حقهم في دير القمر اختيار أحد مشايخهم على أن يرتبط بقائمقام الدروز[٢٩]، لكن القنصل الفرنسي رفض هذا العرض وشدد على أن دير القمر لم تكن عاصمة الدروز، بل كانت عاصمة إمارة جبل لبنان بالكامل، وعليه يجب إخضاع دير القمر لسلطة أحد الحكام المسيحيين الخاضعين لسلطة الأمير حيدر، رد القنصل البريطاني باقتراح يقضي بوضع دير القمر تحت سلطة أحد الموظفين العثمانيين، الأمر الذي رفضه القنصل الفرنسي[٣٠]. وأخيرا وبعد مناقشات طويلة توصل أسعد باشا بالاتفاق مع القنصلين على أن يكون لدير القمر وكيلان، أحدهما درزي والآخر مسيحي، ينتخبان من قبل أبناء طائفتيهما، ويتولى كل منهما رعاية مصالح أبناء طائفته، وأن يخضع كل منهما للقائمقام الذي ينتمي إليه طائفيا[٣١].لم يكن هذا الحل مقنعا للموارنة في جبل لبنان الذين حاولوا الاستنجاد بالملك الفرنسي لويس فيليب الأول[٣٢] (Louis Philippe I) وذلك من خلال العريضة التي رفعت إليه في الثاني والعشرين من آذار عام ١٨٤٤، طالبوا فيها الملك والحكومة الفرنسية بالتدخل السريع والتوسط لدى الباب العالي من أجل شمول مسيحيي المناطق المختلطة الواقعة ضمن القائمقامية الدرزية بسلطة القائمقام المسيحي[٣٣]، وقد استجابت الحكومة الفرنسية لعريضة المسيحيين، إلا أن تدخلها جوبه برفض عثماني–بريطاني[٣٤]. وفي الوقت نفسه اخفقت محاولة المسيحيين في نيل استعطاف أسعد باشا لقضيتهم، وذلك من خلال العريضة التي قدموها له في شهر نيسان من العام نفسه، والتي ضمت المطالب نفسها، وذكروا فيها: **"إن هذا الضم يسلب النصارى راحتهم وأمنهم كون الدروز أعداء لهم وأنهم يقبلون الموت ويفضلونه على حكم أعيان الدروز لهم"**[٣٥].أمام هذا الواقع المعقد في جبل لبنان عجز الوالي أسعد باشا على مدى عام ونصف من إلزام المسيحيين الساكنين في القائمقامية الدرزية بقبول النظام والرضوخ لسلطة قائمقام الدروز، مما دفعه إلى مكاتبة الباب العالي قائلا: **"لا يمكن إلزام المسيحيين في قائمقامية الدروز بقبول النظام إلا باستعمال القوة"**[٣٦]، فأرسل الباب العالي خليل باشا، قائد الأسطول العثماني وصهر السلطان العثماني عبد المجيد الأول (١٨٣٩–١٨٦١)، لوضع الحلول المناسبة وإرساء نظام القائمقاميتين في جبل لبنان[٣٧].وصل خليل باشا مع اسطوله إلى بيروت في أواخر شهر حزيران عام ١٨٤٤، وكان يعتقد أن مهمته سهلة، وإن إرادة السلطان ووجود الاسطول كافيين لتذليل كل عقبة، إلا أنه اصطدم بالواقع الصعب، وأدرك أنه لن يتمكن من حل قضية المناطق المختلطة بمعزل عن قناصل الدول الأوروبية في بيروت، فاجتمع معهم بحضور زعماء الدروز والموارنة أكثر من مرة وجرت المفاوضات بينهم حول المناطق المختلطة وكيفية إدارتها، لكنهم لم يتوصلوا إلى حل[٣٨]. فاقترح خليل باشا تعيين وكيلين أحدهما مسيحي والآخر درزي في كل منطقة مختلطة، يتم اختيارهما من أبناء طائفتيهما بموافقة القائمقام، ويكون كل منهما مسؤولا أمام قائمقام طائفته، ويمارس السلطة القضائية على أبناء طائفته، ويجبي منهم الضرائب، ويشترك الوكيلان في القضايا المشتركة بين الدروز والمسيحيين، وتحويل منطقة بعبدا ذات الأغلبية المسيحية من القائمقامية الدرزية إلى القائمقامية المسيحية، وأن يدفع الدروز للمسيحيين مبلغا مقداره ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس[٣٩] من الأموال تعويضا عن خسائرهم في الحرب الأهلية عام ١٨٤١[٤٠]. ورحب المسيحيون بمقترحات خليل باشا ووجدوا فيها حلا مناسبا لهم، فتمسكوا بها، وطالبوا بتطبيقها للتخلص من السلطة الدرزية[٤١]، في حين رفض الأعيان الدروز ومن ورائهم القنصلية البريطانية اقتراحات خليل باشا، ورأوا فيها انتقاصا لصلاحياتهم وامتيازاتهم الإقطاعية، لأن الوكيل المنتخب انتزع صلاحياتهم الخاصة بجباية الضرائب والسلطة القضائية، وطلبوا في الوقت نفسه من القنصل البريطاني رفض هذا المقترح، والعودة إلى قرارات السابع من كانون الأول ١٨٤٢ الخاصة بنظام القائمقاميتين، وكذلك رفضوا دفع أي تعويضات للمسيحيين ما لم يرجعوا إلى الخضوع لسلطتهم، الأمر الذي دفع خليل باشا إلى التراجع عن مقترحه[٤٢].أمام هذا الواقع غير المستقر عادت الحكومة الفرنسية إلى طرح موضوع عودة الأمراء الشهابيين الموارنة إلى حكم جبل لبنان[٤٣]، وهو ما تناغم مع سياسة البطريرك الماروني يوسف حبيش الذي ما انفك يعد عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم حجر الزاوية في سياسته، وأكد البطريرك أن حل جميع المشاكل التي تعاني منها البلاد يكمن في نقطتين، الأولى توحيد القائمقاميتين كما في السابق، والثانية إعادة الأمير بشير الثاني أو أحد أفراد أسرته للحكم[٤٤]، وتحقيقا لتلك الغاية أخذ الموارنة بأمر البطريرك وبتوجيه من رجال الدين يكثفون دعوتهم للمطالبة بعودة الأمير بشير الثاني أو أحد أفراد أسرته، وكتبوا عددا من العرائض لقناصل الدول الأوروبية والباب العالي ضمنوها شكوى من طريقة إدارة الوالي اسعد باشا للأوضاع في جبل لبنان[٤٥]، الأمر الذي أثار غضب الأخير ودفعه في الأول من تموز ١٨٤٤ الى اصدار مرسوم هدد فيه كل من يطالب بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم أو يوقع على عرائض تطالب بذلك بالعقاب الصارم، مؤكدا على أن عدم عودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم هو من ضمن القرارات التي اتفق عليها الباب العالي مع الدول الأوروبية[٤٦].من جانب آخر، أعلن خليل باشا في الثاني عشر من أيلول عام ١٨٤٤ بأن الباب العالي قرر أن يُبقي طريقة الحكم في

القائمقاميتين كما هي، وأعترف للقائمقام الدرزي ولزعماء الدروز الإقطاعيين بالنظر في شؤون المسيحيين الموجودين في قائمقاميتهم، الامر الذي دفع المسيحيين إلى رفع عريضة لقناصل الدول الأوروبية في آخر شهر أيلول التمسوا فيها تعميم الطريقة التي عُمل بها في دير القمر على باقي المناطق المختلطة(٤٧)، كما رفعوا عريضة في السادس من تشرين الثاني عام ١٨٤٤ إلى السلطان العثماني عبد المجيد الأول جاء فيها: "**إنهم لا يتحملون إدارة الدروز لهم فهو أمر فوق استطاعتهم ويرجون ضمهم إلى إدارة القائمقام النصراني**"(٤٨). وحاول المسيحيون أيضا، خلال الاجتماع الذي دعا إليه الأمير حيدر أبي اللمع في منطقة المتن في كانون الأول عام ١٨٤٤، والذي حضره أسعد باشا والمطران طوبيا عون وممثلي المسيحيين في المناطق المختلطة، الحصول على وعد أو إقرار من أسعد باشا بإخراج مسيحيي تلك المناطق من سلطة القائمقام الدرزي، وأعلن المطران طوبيا عون في الاجتماع عدم خضوع المسيحيين للسلطة الدرزية، وإذا كان لا بد من ذلك فإنهم يطالبون بحاكم عثماني على كل جبل لبنان(٤٩). وبينما أصر أسعد باشا على وجوب خضوع المسيحيين في المناطق المختلطة لسلطة القائمقام الدرزي، واصل المسيحيون رفضهم لهذا الحل وهددوا بالهجرة للتخلص من الخضوع للسلطة الدرزية(٥٠).وهكذا، رُفضت كل الدعوات المسيحية المطالبة بشمول المسيحيين القاطنين في المناطق المختلطة ضمن القائمقامية الدرزية بالسلطة المسيحية من قبل الدولة العثمانية والحكومة البريطانية والدروز، كما رفضت الدعوة لعودة الأمراء الشهابيين إلى حكم جبل لبنان، وواصل الموارنة رفضهم لنظام القائمقاميتين ورأوا فيه هزيمة سياسية وتراجعا في عملية الهيمنة السياسية التي بدأوها منذ أكثر من قرن، فالمناطق الجنوبية من جبل لبنان، والتي شكلت نصف مساحة الجبل تقريبا خرجت عن سلطتهم، ونحو ٢٧٪ من موارنة جبل لبنان خارج سلطتهم السياسية، فضلا عن المشاكل الداخلية والإرباك الذي أثاره مشايخ آل الخازن الموارنة برفضهم حكم الأمراء اللمعيين الموارنة(٥١)، ومسألة تعيين الحدود المشتركة بين القائمقاميتين، وخروج جميع المسيحيين القاطنين في المناطق المختلطة داخل القائمقامية الدرزية عن سلطة القائمقام المسيحي، وخضوعهم قسرا إلى سلطة الإقطاعيين الدروز وقائمقامهم(٥٢).

## ثانيا: احتقان الوضع في لبنان واندلاع العمليات الحربية

إزاء تأزم الوضع السياسي في القائمقامية المسيحية، وفشل المحاولات العديدة في شمول المسيحيين في المناطق المختلطة بسلطة القائمقام المسيحي، رأت الكنيسة المارونية أن الحرب هي السبيل الأمثل لإفشال نظام القائمقاميتين في جبل لبنان، واعتقدت أن فشل هذا النظام من شأنه تمهيد الطريق لعودة الحكم المركزي لجبل لبنان برئاسة الأمير بشير الثاني أو أحد أفراد أسرته(٥٣)، وكان البطريرك الماروني يوسف حبش من اكثر المؤمنين بالحل العسكري، إذ اعتقد بأن ما عجزت عنه السياسة بالإمكان تحقيقه بالقتال والقوة، لاسيّما بعد إخفاق كل المحاولات الدبلوماسية التي أجراها المسيحيون في جبل لبنان ومع الحكومة الفرنسية، فصرّح قائلا: "**السيادة إما مارونية أو درزية**"، "**الواقعة ستقع ومن يضرب الضربة الأولى ينال نصيبين مقابل نصيب واحد**"(٥٤)، وسعى الى تنسيق عمله في هذا الاتجاه مع الحكومة الفرنسية التي حاولت عن طريق قنصلها في بيروت بوريه إقناع القنصل البريطاني هيو روز بتوحيد القائمقاميتين وعودة الأمراء الشهابيين الموارنة إلى حكم جبل لبنان، وهو ما رفضه القنصل البريطاني ليقينه أن عودة جبل لبنان إلى ما كان عليه سابقا يعني إعادة بسط النفوذ الفرنسي نظرا للعلاقة التاريخية بين الفرنسيين والموارنة، وهذا ما كانت تعارضه بريطانيا(٥٥).عملت الكنيسة المارونية يتقدمها البطريرك يوسف حبيش على تعبئة المقاتلين في أوائل عام ١٨٤٥، إذ عدّت نفسها هي صاحبة القيادة السياسية والاجتماعية الرئيسة لكل المسيحيين في جبل لبنان وللموارنة على وجه الخصوص في جبل لبنان، فمولت نفقات المقاتلين ووفرت لهم السلاح والذخائر عن طريق الأموال التي حصلت عليها من فرنسا بدرجة أساس(٥٦)، بالإضافة الى قيام بعض الصيارفة الموارنة في بيروت بتمويل شراء الأسلحة والذخائر لتسليح جزء من سكان القائمقامية المسيحية(٥٧)، كذلك عمل رجال الدين الموارنة بتوجيه من الكنيسة المارونية على إقناع الناس بأن تلك الحرب دينية وأن واجب كل مسيحي محاربة الدروز والمساعدة على طردهم من جبل لبنان(٥٨). وكانت منطقة دير القمر مركزا للجنة مارونية سرية تشكلت في تلك المدة من أجل الإشراف على الاستعدادات والأعمال العسكرية وعرقلة كل تقارب بين الدروز والمسيحيين، حتى انها اصدرت أحكاما بالموت على المسيحيين الذين ثبت تعاملهم مع الدروز، وأسست فروعا لها في اغلب المناطق المختلطة في القائمقامية الدرزية(٥٩)، كما برزت ظاهرة شيوخ الشباب، وهم مجموعة من الشباب المسيحيين الذين تولوا تنظيم مجموعات قتالية وتدريبها وتوفير الأسلحة والذخائر لها(٦٠)، فضلا عن مشاركة الأمراء الشهابيين الموارنة في قيادة القوات المارونية بعد أن وجدوا في الحرب فرصتهم الأخيرة للعودة إلى الحكم(٦١).بالمقابل، شعر الدروز بالخطر إزاء الاستعدادات القتالية في الجانب الماروني، وظهور ملامح المواجهة العسكرية، فاندفعوا إلى التعبئة السياسية والعسكرية، وبادر زعمائهم الى عقد اجتماع في بلدة المختارة في الثاني من شباط عام ١٨٤٥ حضره كبار المشايخ الجنبلاطيين واليزبكيين(٦٢)، وذلك




من أجل توحيد الرؤى السياسية وتنظيم القوة العسكرية الدرزية، وهم ما اثار قلق القنصلين الفرنسي والنمساوي، فبادر القنصل البريطاني هيو روز إلى طمأنتهم بأنه ليس اجتماعا سياسيا بل هو لقاء لتسوية بعض المسائل المالية بين زعماء الدروز (٦٣). وفي الوقت نفسه عمد خليل باشا الى ارسال قوات عسكرية إلى المختارة لمنع وقوع أي تصادم مسلح بين الدروز والموارنة، كما استبدل الباب العالي أسعد باشا الذي لم تكن سياسته موضع رضا من الحكومة العثمانية بمحمد وجيهي باشا (١٨٤٥-١٨٤٦)(٦٤) وذلك في أواسط شهر آذار عام١٨٤٥(٦٥). وما يثير التساؤل هنا هو موقف القنصلين الفرنسي والنمساوي من اجتماع المختارة وقلقهما مما قد يسفر عنه من نتائج، في حين لم يبديا قلقا من الاستعدادات العسكرية للمسيحيين، وهنا لا بد من الإشارة الى أن الاستعدادات العسكرية المارونية كانت سرية، عكس اجتماع الدروز الذي كان علنيا، وربما تقصّد الدروز تلك العلنية من أجل إيصال رسالة ردع للموارنة، ويبدو أن القنصلين كانا يعتقدان بأن الاستعدادات العسكرية المارونية هي عامل ضغط على الدروز والبريطانيين من أجل القبول بتوحيد جبل لبنان تحت حكم الأمير بشير الثاني أو أحد أفراد أسرته لذلك لم يحركا ساكنا لإيقافها، وعندما أجتمع الدروز بأحزابهم المختلفة شعرا بجدية الدروز في التعامل مع الاستعدادات المسيحية.

استغل الموارنة الفراغ السياسي الذي تركه عزل أسعد باشا عن ولاية صيدا، وعدم وصول بديله محمد وجيهي باشا إلى بيروت، وبدأوا أعمالهم الحربية في صباح يوم الثاني عشر من نيسان عام ١٨٤٥ بالهجوم على مقاطعات الدروز في الشوف والغرب والشحار والغرب الأعلى والمتن في وقت واحد(٦٦)، ففي الشوف كان هنالك اتفاق بين خمسة قادة مارونيين للهجوم عليها في الوقت نفسه، وأولئك القادة هم يوسف المبيض الذي قاد قوات إقليم التفاح، ويوسف الشنتيري الذي قاد قوات البقاع الغربي، وأبو سمرا غانم الذي قاد قوات مرجعيون، والمطران يوسف أبو رزق الذي قاد قوات جزين وجبل الريحان، والأمير حسن أسعد الشهابي الذي قاد قوات شرق صيدا(٦٧)، وتحركت تلك القوات من خمسة جهات نحو منطقة المختارة مكان تجمع الدروز، وأحرقوا في طريقهم نحو أربع عشرة قرية درزية وقتلوا العديد من سكانها، وعند وصولهم إلى المختارة صدتهم القوات العثمانية التي كانت متواجدة بالقرب من قصر آل جنبلاط، مما أجبر القوات المارونية على التراجع والانقسام إلى فريقين، فريق منهم بقيادة يوسف الشنتيري توجه إلى منطقة عماطور، والفريق الآخر تمركز في منطقة جزين(٦٨). يبدو أن تراجع المارونيين أمام القوات العثمانية لم يكن سببه تفوق القوات العثمانية، وانما بسبب خشيتهم من خلق عدو ثاني من الممكن أن يقف مع الدروز ضدهم، الأمر الذي من شأنه أن يقوض فرص الفوز الذي كانوا يتوقعونه في الحرب، لا سيما وانهم كانوا دائمي الشكوى من موقف القوات العثمانية المساند للدروز(٦٩).اكتفى الدروز في اليوم الأول بمساندة القوات العثمانية المتواجدة في المختارة، ويبدو أن وقت الهجوم الماروني وشموليته الممتدة لمعظم القائمقامية الدرزية لم تكن متوقعة، ولم تكن الاستعدادات الدرزية مهيأة لدرجة تُمكنها من صد الهجوم الماروني، لذا تأخر الرد الى صباح اليوم التالي بعد ان نظموا صفوفهم وهجموا على القرى المارونية القريبة من مناطقهم، كما توجه قسم منهم بقيادة الشيخ سعيد جنبلاط إلى منطقة عماطور لمحاربة قوات يوسف الشنتيري حيث هزمت القوات المارونية' وتوجه قسم آخر من الدروز إلى جزين لملاقاة القوات المارونية المتمركزة فيها، حيث وقعت معركة بين الطرفين أسفرت عن هزيمة ساحقة للقوات المارونية ومقتل عدد كبير منهم بما فيهم الأمير حسن الشهابي، وفرار من تبقى منهم إلى صور وصيدا(٧٠).لم يختلف الوضع كثيرا في بقية مقاطعات الدروز عمّا جرى في الشوف، فقد بادرت القوات المارونية في الثاني عشر من نيسان أيضا بالهجوم على مناطق الغرب والشحار والغرب الأعلى، وتمكنت من مباغتة القرى الدرزية وقتل العديد من رجالها وحرق أغلب بيوتها، إلا أن ذلك لم يمنع الدروز من إعادة تنظيم صفوفهم في الشويفات مركز مقاطعة الغرب بقيادة الأميرين الأرسلانيين أحمد وأمين، اذ تمكنا بمساعدة عدد من الروم الأرثوذكس(٧١) من الهجوم على القوات المارونية والانتصار عليها وطردها من مقاطعة الغرب(٧٢). وفي مقاطعة الشحار تمكن الدروز أيضا بقيادة المشايخ النكديين من هزيمة القوات المارونية، والتي احتمت خلال هروبها بأحد قصور التنوخيين المهجورة، فحاصر الدروز ذلك القصر لبعض الوقت، ثم داهموه وقتلوا كل من وجدوه فيه(٧٣). أما في مقاطعة الغرب الأعلى فعلى الرغم من الفارق العددي للقوات المارونية التي بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة مقاتل بقيادة الأمراء الشهابيين قيس ملحم وسلمان سيد أحمد وفارس سعد، مقابل ألف ومائتي مقاتل من الدروز بقيادة الشيخين محمود ونصيف تلحوق، إلا أن القوات المارونية هُزمت أمام الدروز في معركة أسفرت عن مقتل أكثر من ستمائة ماروني وجرح أكثر من ألف آخرين(٧٤)، وكان هنالك عدة عوامل أثرت في نتيجة المعركة، منها الطبيعة الجغرافية التي لم تكن معروفة جيدا للموارنة، والانضباط العسكري العالي للدروز، والخطة الحربية الجيدة، فضلا عن طبيعة المقاطعة الديموغرافية التي تتكون في غالبيتها من الدروز، ويبدو أن تلك العوامل هي التي ساعدت الدروز في الانتصار على القوات المارونية التي تتكون في غالبيتها من الفلاحين. ولم تنته تلك المعركة إلا بعد أن تدخل القنصل البريطاني هيو روز الذي حاول مرارا كسب ثقة الموارنة الى جانب علاقته بالدروز على امل اكتساب ثقة كل الطوائف في جبل

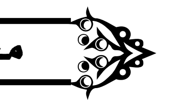




لبنان على الرغم من ادراكه لميل الموارنة الى فرنسا وعلاقتهم التاريخية بها، فتواصل مع زعماء الدروز واتفق معهم على إيقاف القتال في تلك المنطقة مقابل تسليم الأمراء الشهابيين أنفسهم أسرى حرب للقوات العثمانية، وفعلا سلَّم أولئك الأمراء أنفسهم للقنصل البريطاني الذي سلمهم بدوره للقوات العثمانية في بيروت(٧٥).أما في مقاطعة المتن فقد كان وضع الدروز حرجا وذلك بحكم الاغلبية السكانية المسيحية في المتن مقابل عدد محدود من القرى الدرزية، وهو ما مكن الموارنة من حشد اعداد كبيرة من المسيحيين تعدت المتن الى كسروان وزحلة، وعلى الرغم من ذلك استمرت المعارك سجالا لأكثر من شهر بين الطرفين، بدأت في نفس التاريخ، أي الثاني عشر من نيسان، بهجوم الموارنة على قرى الدروز المتفرقة في المتن، فنهبوا وأحرقوا البيوت، وقتلوا عدد من الرجال(٧٦)، تبعها وصول النجدة للدروز من منطقة عاليه بقيادة الشيخ حسن محمود تلحوق، ومن مقاطعة الجرد بقيادة الشيخ يوسف عبد الملك، وتمكنوا من احداث بعض التغيير في كفة المواجهة (٧٧).

حركت تلك الأحداث الدامية بين الدروز والمسيحيين قناصل الدول الأوروبية وحكوماتها للتدخل في أحداث جبل لبنان(٧٨)، فاجتمع قناصل كل من بريطانيا والنمسا وفرنسا وبروسيا في بيروت بتاريخ الثالث من أيار عام ١٨٤٥ وقرروا إرسال مذكرة إلى والي صيدا محمد وجيهي باشا بعد وصوله إلى بيروت بعدة أيام، طالبوه فيها بأخذ دوره في معاقبة الجناة والعمل بما لديه من سلطة على إيقاف الحرب بين الدروز والمسيحيين(٧٩)، كما وجهوا اليه رسائل منفردة كل على حدة مطالبين باتخاذ إجراءات سريعة لحماية المناطق المسيحية(٨٠).أجاب الوالي على ما أورده قناصل الدول الاوربية برسالة مطولة حاول فيها أن يبرر لهم موقف الباب العالي والقوات العثمانية من الأطراف المتصارعة في تلك الحرب، مؤكدا لهم بأن الاضطرابات وقعت قبل وصوله إلى جبل لبنان، وإنه حاول جاهدا وضع حد لتلك الاضطرابات من خلال دعوته للقائمقامين إلى بيروت بعد وصوله بثلاثة أيام، وقد استجاب الأمير أحمد الأرسلاني إلى تلك الدعوة وحضر إلى بيروت، في حين تخلف الأمير حيدر أبي اللمع عن الحضور، ومع ذلك كتب الوالي محمد وجيهي باشا وثيقة صلح بين الطرفين تضمنت انسحاب كل طرف من مناطق الطرف الآخر، وتسليم الجناة إلى القوات العثمانية، وقد وقّع الأمير أحمد على الوثيقة التي ارسلت نسخة منها إلى الأمير حيدر، الذي رفض بدوره التوقيع عليها بحجة أن عليه اطلاع واستشارة الزعماء المسيحيين في المناطق المختلطة عليها(٨١).الواضح أن الأمير حيدر أبي اللمع كان يعتقد بإمكانية الانتصار في الحرب على الدروز، لاسيما وأن الموقف العسكري في المتن كان لا يزال لصالح المسيحيين، وهو ما دفعه الى معاودة الهجوم على قرى الدروز حال وصول قوات من الروم الكاثوليك(٨٢) من زحلة في أواسط أيار، وتمكنوا بالفعل من الحاق هزيمة بالدروز الامر الذي دفع محمد وجيهي باشا الى التدخل وارسال جزء من قواته لمساعدة الدروز حتى تمكنوا من الانتصار على القوات المسيحية وطردها من المتن(٨٣). وكان موقف وجيهي في جزء منه عقابا للأمير حيدر على عدم توقيعه وثيقة الصلح التي وضعها الوالي العثماني، الأهم من ذلك ان اجراءه جاء انسجاما مع السياسة العثمانية الساعية الى الحفاظ على توازن القوى بين الدروز والمسيحيين، مع انتهاز كل فرصة لإضعاف كلا الطرفين بما يعزز دورها في المنطقة.شجعت الانتصارات التي حققها الدروز في أغلب ميادين القتال إلى محاولتهم نقل الحرب إلى مناطق القائمقامية المسيحية، فبدأوا في زحلة التي التجأ إليها العديد من الموارنة هربا من الدروز، وتجمعت قوات درزية بلغت نحو ألف وخمسمائة مقاتل بقيادة الشيخ ناصيف النكدي وسارت باتجاه زحلة أواسط شهر أيار ١٨٤٥(٨٤)، وأثناء حصار القوات لزحلة وصلت رسالة من الشيخ سعيد جنبلاط طلب فيها من الشيخ ناصيف النكدي فك الحصار عن زحلة وعدم مهاجمتها امتثالا لرغبة القنصل البريطاني هيو روز الذي خشى خروج الأمور من تحت السيطرة، وعلى الرغم من امتعاض الشيخ ناصيف من مضمون الرسالة ورغبته بمواصلة الحصار، إلا أنه ترك فكرة الهجوم على زحلة بعد أن رأى الارتباك في قواته جرّاء اختلافها ما بين مؤيد لمضمون الرسالة ورافض لها(٨٥). من جانب آخر، استنجد الموارنة بوكيل القنصل الفرنسي يوجين بوجاد (Eugene Bujad) وطلبوا منه المساعدة، وأبلغوه أن القوات العثمانية تقوم بمساعدة الدروز ضد المسيحيين، الأمر الذي دفع قناصل الدول الأوروبية الخمس في بيروت إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة في السابع عشر من شهر أيار إلى والي صيدا محمد وجيهي باشا استنكروا فيها إدارة العثمانيين للصراع بين الدروز والمسيحيين ومما جاء فيها انه في الوقت الذي " **تشيدون في السلم، قد سمحتم للجنود السلطانية المفروض عليها منع الفريقين من الاقتتال، أن تنضم في قضاء جزين إلى الدروز ضد المسيحيين. وتركتم الدروز يدخلون المتن ويجتازون هذا القضاء ويقدمون على حرق القرى المسيحية... وأن تبادر عاجلا إلى اخراج الدروز من المتن وتبعد عن كسروان الاخطار الهائلة التي تهدده**"(٨٦). وهو ما رد عليه الوالي مؤكدا شدة التدابير التي اتخذها، كما دافع عن الجنود العثمانيين، وأعلن رغبته في إصلاح الأمور بين الطوائف مبينا حرصه على استتباب الأمن والراحة للأهالي، وعزمه على اتخاذ الاحتياطات اللازمة(٨٧).

## ثالثا: الإجراءات العثمانية لوقف الحرب الاهلية والموقف الأوروبي منها

استمرت الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة لمدة تجاوزت الشهر ونصف الشهر، حقق خلالها الدروز انتصارات كبيرة بمساعدة القوات العثمانية، وقد ولدت تلك الانتصارات وما رافقها من قتل وتشريد موجة ذعر كبيرة في جبل لبنان، لاسيما عند الطرف المنهزم في تلك الحرب، وذلك ما دفع رجال الدين الموارنة وغيرهم من القادة السياسيين إلى البحث عن سبيل للخروج من تلك الأزمة، بعد أن وجدوا أنفسهم غير قادرين على الاستمرار في الحرب[٨٨]، لاسيما بعد وفاة البطريرك الماروني يوسف حبيش في الثالث والعشرين من شهر أيار عام ١٨٤٥ وما رافقها من أزمة واختلاف بين رجال الدين حول تنصيب خليفته، لذلك بدأوا بالتواصل مع زعماء الدروز من أجل التوصل إلى عقد صلح بين الطرفين[٨٩]، كما كان لمحمد وجيهي باشا دور في عقد الصلح بين الطرفين المتصارعين، وذلك من خلال دعوته لزعماء الدروز والموارنة، وبحضور قناصل الدول الأوروبية، من أجل الاجتماع في بيروت والتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب[٩٠].وصل زعماء الدروز إلى بيروت لحضور الاجتماع فاستقبلهم القنصلان البريطاني والروسي بترحاب بالغ، ووضع القنصلان اللوم على الموارنة وحملوهم تبعة كل ما حدث، لاسيما الأمراء الشهابيين، وأصر القنصل البريطاني من جانبه على نفي كبار الأمراء الشهابيين من جبل لبنان، وسعى في الوقت نفسه إلى احراج موقف الأمير حيدر أبي اللمع من خلال تشجيع الزعماء الموارنة الذين حضروا الاجتماع على معارضته[٩١]. أما وكيل القنصل الفرنسي يوجين بوجاد، فلم يتوانَ عن شد عزم المسيحيين، فأشار على الأمير حيدر أبي اللمع، حرصا منه على وحدة الصف المسيحي، أن يطيب خواطر خصومه في كسروان وبعض مناطق شمال القائمقامية المسيحية، بالتنازل لهم عن حق إدارة شؤون مناطقهم[٩٢].عقد زعماء الدروز والموارنة اجتماعهم المقرر في الثاني من حزيران عام ١٨٤٥ في بيروت بإشراف الوالي محمد وجيهي باشا، وبعد تقديم المذكرات من الطرفين اصدرا وثيقة صلح تعهدا فيها بنسيان الماضي والعودة إلى الهدوء وإيقاف كل الأعمال العسكرية والاستفزازية التي توتر الأوضاع في جبل لبنان، كما تعهدا بالانصراف عن عقد الاجتماعات وانهاء التعبئة العسكرية، وأعلنت السلطات العثمانية بانها ستتولى مسؤولية فض أي اجتماع في حال عقده لأي من الطرفين، واتفقا أيضا على ضمان راحة النازحين من الطرفين ووجوب القبض على كل من ثبتت عليه جريمة قتل ومعاقبته وفقا للأحكام، فضلا عن ذلك تعهد الدروز بأن لا يقدموا على ارتكاب أدنى اعتداء أو الحاق أقل اهانة بالطرف الآخر، لاسيما الفلاحون المسيحيون القاطنون في المقاطعات الدرزية[٩٣]. الواضح أن تعهد الدروز الأخير جاء نتيجة لمشاركة الأغلبية المسيحية القاطنة في القائمقامية الدرزية في الحرب ضد الدروز، الأمر الذي من الممكن أن يولد أحقادا في نفوس الدروز ضد المسيحيين الذين هم بغالبيتهم فلاحين لدى الإقطاعيين الدروز. في حين لم يتعهد الموارنة تجاه الدروز بمثل ما تعهد به الدروز، على الرغم من تواجد الدروز في القائمقامية المسيحية لاسيما في مقاطعة المتن، وهؤلاء شاركوا في الحرب ضد المسيحيين، يبدو أن ذلك يعود إلى طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدروز في مقاطعات القائمقامية المسيحية، إذ إنهم ملاكين للأراضي هناك وليسوا فلاحين لدى المسيحيين، وهذا ما يمنع تسلط الأخيرين عليهم.رافق تلك التطورات تجدد الاشتباكات بين الموارنة والدروز في مناطق متفرقة من جبل لبنان، ولم يؤخذ بالاتفاق الذي عقد بين الطرفين، وعلى الرغم من أن تلك الاشتباكات لم تكن بمستوى ما حصل من معارك في شهري نيسان وأيار، فأنها استمرت إلى أواسط تموز ١٨٤٥، تدخلت القوات العثمانية خلالها أكثر من مرة لصالح الدروز[٩٤]، رغبة منها في تأديب الموارنة بأيدي الدروز، والحيلولة دون انتصارهم مما قد يدفعهم إلى المطالبة بالاستقلال اسوة بالولايات العثمانية الواقعة في شرق أوروبا، في الوقت نفسه لم تكن ترغب بتفاقم الصراع بالقدر الذي يعطي للدول الأوروبية فرصة التدخل لحماية هذا الطرف أو ذاك أو استغلال الصراع لذا قرر الباب العالي التحرك بجدية لإنهاء الصراع ووضع حد للاقتتال، فقد ادرجت القضية اللبنانية على جدول أعمال مجلس الوكلاء العثماني على مدار ثلاثة أسابيع، إلى أن قرر إرسال وزير الخارجية العثمانية محمد شكيب أفندي[٩٥]، مفوضا بصلاحيات واسعة منها تطبيق التنظيمات العثمانية في جبل لبنان وإعادة الأمن والنظام إليه، وإجراء ما يراه مناسبا لتكريس قسمة جبل لبنان بين الدروز والمسيحيين بصيغة تمنع تجدد القتال بينهما[٩٦].رافق تدهور الأوضاع في جبل لبنان تحرك دبلوماسي فرنسي باتجاه بريطانيا من أجل معالجة القضية اللبنانية، إذ تبين للسياسة الفرنسية إنها ارتكبت خطأ فادحا بموافقتها على تقسيم جبل لبنان منذ البداية، فقررت تدارك نتائج ذلك الخطأ بالتواصل مع المسؤولين البريطانيين مباشرة، وذلك لعلمها بالتأثير البريطاني في القرار العثماني، فأرسلت قنصلها في بيروت بروسبر بوريه إلى لندن في حزيران عام ١٨٤٥، للاجتماع بوزير خارجية بريطانيا جورج أبردين[٩٧] (George H. Aberdeen) ومفاوضته في إلغاء التقسيم والعودة بجبل لبنان إلى نظامه السابق، وزودته بتعليمات تقضي، في حال تلمسه عند البريطانيين أقل رغبة في عودة جبل لبنان إلى النظام السابق، بأن يعمل على اقناعهم بعودة الأمير بشير الثاني للحكم، لأنه حسب اعتقادهم القادر الوحيد على وضع حد للاضطرابات في الجبل[٩٨]. وكان اختيار بوريه لتلك المهمة نظرا لعلمه بكل تفاصيل الاوضاع اللبنانية والتي اكتسبها من خلال شغله منصب القنصل في بيروت لمدة طويلة، ويبدو أن الحكومة الفرنسية

ارادت أن يكون مبعوثها لمحاربة فكرة التقسيم رجلا ملما بالقضية اللبنانية، فيكون لكلامه تأثيرا ووزنا كبيرا في لندن، إلا أن هذا الاعتقاد لم يأتِ بنتائج إيجابية للسياسة الفرنسية. إذ رفض وزير خارجية بريطانيا المقترحات الفرنسية بعد أن التقى ببوريه في الرابع والعشرين من حزيران من العام نفسه[٩٩].بالمقابل، كان العثمانيون يراقبون التحركات الفرنسية تجاه بريطانيا، ووجدوا في فشل بوريه بمهمته في لندن ما شجعهم على متابعة سياستهم والإصرار على التقسيم، أو عودة جبل لبنان إلى الحكم العثماني المباشر تماشيا مع سياستهم المركزية المتبعة حينئذ[١٠٠]. ويبدو أن طرح موضوع عودة الحكم المباشر على جبل لبنان لم يكن جديا في حسابات الباب العالي، نظرا لمعرفته برفض الدول الأوربية لذلك، بل أراد منه التمويه والمناورة من أجل الضغط على الدول الأوروبية وحملها على القبول بالتقسيم وعدم الانجرار وراء المقترحات الفرنسية القاضية بتوحيد جبل لبنان تحت الحكم الماروني الشهابي. سعى شكيب أفندي قبل سفره إلى جبل لبنان الى توضيح أهداف مهمته للدول الأوروبية، فكتب إلى السفراء الأوروبيين في الثامن والعشرين من تموز عام ١٨٤٥ رسالة مطولة أكد فيها أن الغاية الأساسية من سفره إلى جبل لبنان هي وضع مذكرة السابع من كانون الأول عام ١٨٤٢ موضع التنفيذ، أي تطبيق التقسيم وتحديد صلاحية كل من القائمقامين الدرزي والمسيحي، والمحافظة على الامتيازات الخاصة التي منحها السلطان العثماني لأهالي الجبل، وإعادة الهدوء والاستقرار، وأنه لا بد من تنفيذ التسوية بالشكل المطلوب، وأي من الفريقين يعارض المهمة يتعرض لاستعمال القوة، وقد خصص الباب العالي القوة الكافية لتأمين التنفيذ، وصدرت الأوامر إلى نامق باشا قائد القوات العثمانية في سورية للتوجه إلى جبل لبنان مع عدد كاف من القوات، واحتلال المواقع العسكرية الملائمة، والتحرك بعدها وفقا للظروف، واستطرد شكيب أفندي في رسالته هذه، منبها إلى وجوب عدم تدخل القناصل الأوروبيين في مهمته، لا سرا ولا علانية، كما تطرق إلى بحث قضية المناطق المختلطة والتنظيمات المتعلقة بها وفقا لنظام القائمقاميتين، ووضع لها ثلاثة عناوين: "**المسائل الحقوقية، الشؤون السياسية، السلطة الإجرائية**"، ووضع حلولا لهذه المسائل وفقا لإرادة الباب العالي[١٠١].

غادر شكيب أفندي إستانبول في التاسع من أيلول عام ١٨٤٥ قاصدا بيروت التي وصلها في الرابع عشر من الشهر نفسه، مصطحبا معه فوجين من قوات المشاة لتعزيز قوات نامق باشا التي تحركت في الوقت نفسه من سورية إلى جبل لبنان[١٠٢]. وبعد أيام من وصوله بادر شكيب أفندي إلى دعوة قناصل الدول الأوروبية في بيروت إلى الاجتماع للتداول في شؤون جبل لبنان، وقد جرى الاجتماع في الثاني والعشرين من شهر أيلول إذ دارت بين القناصل وشكيب أفندي مناقشات مطولة حول مسألة رغبة الأخير في عدم تدخل القناصل في شؤون الجبل، وسحب الرعايا الأجانب من مناطق الجبل الداخلية في مدة أقصاها عشرة أيام، ليتسنى له تهدئة الأمور وإعادة الأمن إلى نصابه[١٠٣]، وفي هذا اتهام واضح للقناصل بأنهم كانوا وراء الإخلال بالأمن، وإن الاضطرابات التي وقعت في جبل لبنان كانت بتحريض منهم ومن الأوروبيين المقيمين فيه. نفذت القنصليات الأوروبية ما طلبه منها شكيب أفندي ما عدا القنصلية الفرنسية التي امتنعت، معتبرة هذا الإجراء موجها ضد السياسة الفرنسية بوجه خاص، لأن معظم الأوروبيين المقيمين في جبل لبنان من رعاياها أو من الأوروبيين الذين يعملون في معاهد أو مؤسسات تجارية تابعة لها[١٠٤]، لكن شكيب افندي أصرَّ على موقفه، فما كان من وكيل القنصل الفرنسي يوجين بوجاد إلا الاذعان والاحتفاظ بحق الاحتجاج لحكومته لدى الباب العالي، فكتب في الحال الى وزير خارجية بلاده فرانسو غيزو[١٠٥] (Francois P. Guizot) والسفير الفرنسي في إستانبول البارون دي بوركينه شاكيا من تدابير شكيب أفندي[١٠٦]، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى الربط بين فشل مهمة بوريه في لندن وإجراءات شكيب أفندي في جبل لبنان، واعتبرتهما حلقة من سلسلة المؤامرات البريطانية–العثمانية على النفوذ الفرنسي في الشرق[١٠٧]، كما كانت ردة فعل السفير الفرنسي دي بوركينه شديدة، فقدم إلى وكيل وزارة الخارجية العثمانية علي أفندي، في الرابع من تشرين الأول عام ١٨٤٥، مذكرة استنكر فيها إجراءات شكيب أفندي، وأكد أنها مخالفة لأحكام المعاهدات والامتيازات الأجنبية، وطلب فيها من وكيل وزارة الخارجية العثمانية ابلاغ الباب العالي برفض الحكومة الفرنسية لهذا الإجراء، وعلى الباب العالي تحمل تبعات خرق الامتيازات التي أنشأ التجار والرهبان متاجرهم وبيوتهم ومؤسساتهم على أساسها، كما طالب السفير الباب العالي بإجراء التحقيق حول قضية نهب دير عبيه خلال العمليات العسكرية في مقاطعة الغرب، ومقتل أحد الرعايا الفرنسيين وهو الراهب شارل دي لوريتو (Charles de Loretto) خلال الحرب الأهلية، واتهمت الحكومة الفرنسية الشيخ حمود النكدي وعدد من الجنود العثمانيين بنهب الدير وحرقه وقتل عدد من المسيحيين بما فيهم الراهب الفرنسي شارل[١٠٨].رد وكيل وزارة الخارجية العثمانية علي أفندي على السفير الفرنسي في مذكرة أرسلها في الثاني عشر من الشهر نفسه، أكد فيها له أن الباب العالي لا ينكر أن المعاهدات تلزم على الحكومة العثمانية حماية تجار جميع الدول ورعاياها الذين يقيمون على أراضيها، إلا أن شكيب أفندي لم يرسل إلى الباب العالي أي شيء يتعلق بإخراج الرعايا الأجانب من مناطق اقامتهم في جبل لبنان، وليس لدى الحكومة من الأخبار الرسمية التي تعتمد عليها بهذا الشأن، ومع ذلك إذا كانت هذه الأخبار صحيحة فأن هذه الإجراءات تهدف

إلى حماية الأوروبيين من الأخطار جراء اضطراب الأوضاع في جبل لبنان، فضلا عن ذلك أن الباب العالي كان قد أوصى شكيب أفندي بعدم استعمال القوة في فرض النظام والقانون، وأن يهتم بمحاكمة قاتل الراهب شارل بعد ثبوت الجناية عليه طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يبادر إلى إجراء التحقيق اللازم حول قضية نهب وحرق دير عبيه وحساب الخسائر ليتسنى للباب العالي تقدير التعويضات الواجب أداؤها إلى أصحاب الدير[١٠٩].باشر شكيب أفندي في إجراءاته الميدانية، لاسيما وأن الدول الأوروبية، بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا، كانت موافقة على عمله، لا عن إيمان بعدالة تدابيره، بل نكاية بفرنسا وسعيا لتحطيم نفوذها في جبل لبنان، وكان أول عمل قام به هو توقيف بعض زعماء الدروز والموارنة لبضعة أيام في الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٨٤٥، بما فيهم الأميرين حيدر أبي اللمع وأحمد الأرسلاني، وذلك لمنع حدوث أي معارضة أو مقاومة ضد إجراءاته، وأعلن أنه لم يوقف القائمقامين بصفة سجينين بل بصفة ضيفين[١١٠]، ومن المشايخ الذين تم توقيفهم من الموارنة فرنسيس الخازن وبطرس حبيش وسليم حبيش والأمير بشير أحمد أبي اللمع، ومن مشايخ الدروز حسين تلحوق ويوسف عبد الملك وحمود النكدي، في حين اختبأ المشايخ سعيد جنبلاط وناصيف النكدي وخطار العماد[١١١]، ثم أعلن عزل الأمير أحمد الأرسلاني عن قائمقامية الدروز، وذلك لتقصيره في ضبط الأمن داخل القائمقامية الدرزية، واستبداله بأخيه الأمير أمين، ورغب أيضا بعزل الأمير حيدر أبي اللمع ولكن خشيته من تحريك قضية المطالبة بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم منعته من تنفيذ ذلك[١١٢]، ثم أمر قواته بنزع سلاح الأهالي في جبل لبنان لإحكام قبضته على البلاد في كلتا القائمقاميتين[١١٣].تم توقيف زعماء الدروز والموارنة بضعة أيام، ثم أطلق سراحهم بما فيهم الشيخ حمود النكدي المتهم بقتل الراهب الفرنسي شارل، بعد إجراء محاكمة صورية له برأته من التهمة المنسوبة إليه[١١٤]، كما استخدم العثمانيون القوة المفرطة في عمليات نزع السلاح في بعض القرى المارونية، وتم اعتقال مترجم القنصلية الفرنسية خليل المدور بعد أن امتنع عن تسليم سلاحه، كل ذلك أثار حفيظة السفارة الفرنسية في إستانبول، فأعلنت رفضها لإجراءات شكيب أفندي، وطالبت بإعادة الفرنسيين في الحال إلى مناطق الجبل الداخلية، ودفع تعويضات للذين اجبروا على ترك بيوتهم ومصانعهم، واستدعاء الشيخ حمود النكدي إلى إستانبول لمحاكمته وشركائه على تهمة مقتل الراهب الفرنسي، ودفع تعويضات لدير عبيه، ومعاقبة الضابط العثماني الذي أشرف على نهب وحرق الدير، كما علّق السفير الفرنسي دي بوركينه أمر الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على قبول الباب العالي لهذه المطالب، وهدد بمغادرة إستانبول[١١٥]. وعضدت فرنسا موقفها هذا بإيفاد البارجة الحربية لا بل بول (La Belle Poul) إلى المياه اللبنانية[١١٦].أدرك الباب العالي خطورة الموقف، فما كان منه إلا أن اتخذ قرارا أبلغه إلى شكيب أفندي في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٨٤٥ وافق به على المطالب الفرنسية باستثناء التعويضات للرعايا الفرنسيين الذين تركوا منازلهم في جبل لبنان[١١٧]، ويبدو أن عدم قبول الباب العالي على طلب تعويض النازحين الفرنسيين جاء بسبب خشيته من أن القبول بهذا الطلب من شأنه أن يفتح الباب أمام بقية الدول الأوروبية للمطالبة بتعويضات مماثلة لرعاياها الذين تركوا منازلهم في جبل لبنان أيضا. كما أصدر الباب العالي قرارا باستدعاء الشيخ حمود النكدي إلى إستانبول ووضعه تحت الإقامة الجبرية للتحقيق معه في التهمة المنسوبة إليه من دون خضوعه لمحاكمة ثانية، ودفع التعويضات المادية لدير عبيه، وإحالة الضابط العثماني عارف آغا الذي كان مسؤولا عن حماية الدير إلى المجلس الحربي في إستانبول، وإعادة المهجرين الأجانب من جبل لبنان إلى منازلهم وحمايتهم[١١٨]. وتلى ذلك قرار بإعفاء شكيب أفندي من مهام وزارة الخارجية، وتعيين مصطفى رشيد باشا[١١٩] بدلا عنه، ثم تعيين محمد أمين عالي باشا[١٢٠] مساعدا لشكيب أفندي في جبل لبنان وذلك بُغية تسريع تنفيذ الإجراءات[١٢١].عقب استكمال الإجراءات الميدانية أعلن شكيب أفندي في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٨٤٥ عن التنظيمات الإدارية لنظام جبل لبنان، والتي أكدت على الإبقاء على تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين وفقا لما كان معمولا به، وإنشاء مجلس إداري في كل قائمقامية من مختلف الطوائف يترأسه القائمقام نفسه، ويتألف كل مجلس من وكيل قائمقام وقاضٍ ومستشار عن كل من الطوائف الخمس السنة والدروز والموارنة والأرثوذكس والروم الكاثوليك، أما الشيعة فقد اقتصر تمثيلهم في المجلس على المستشار فقط على أن يفتي قاضي السنة في الأمور القضائية التي تخصهم ، وذلك لعدم اعتراف الدولة العثمانية بأنظمة الشيعة الشرعية، ويُنتخب القضاة والمستشارين بمعرفة رجال الدين من كل طائفة، أما وكيل القائمقام فيجري اختياره من بين الزعماء الأكثر وجاهة في قائمقاميته، ويعهد إليه برئاسة المجلس في حال غياب القائمقام، أما في حضوره فمثله مثل سائر الأعضاء، وقد أُشترط على المرشح لعضوية المجلس ألا يكون قد عمل مع الموظفين الأجانب أو تحت حمايتهم، وأن يتم انتخابه من قبل رجال الدين بحضور القائمقام، ولن يصبح الانتخاب نافذ المفعول من دون موافقة والي صيدا عليه، أما الرواتب التي يتقاضاها أعضاء المجلس شهريا فهي ستمائة قرش لنائب القائمقام وخمسمائة قرش لكل عضو واربعمائة وخمسون قرش لأمين سر المجلس[١٢٢].تناولت صلاحية كل من المجلسين أمورا مالية وأخرى قضائية، ففي الأمور المالية كان من صلاحية

المجلس تقدير الضرائب المفروضة على سكان القائمقاميتين سنويا، أما تحصيل الضرائب واستيفاؤها فكان في عهدة القائمقام والوكلاء، وعلى القائمقام دعوة جميع أعضاء المجلس لمناقشة كل مسألة لها علاقة بتوزيع الضرائب واستيفائها، ولا يكون قرار المجلس نافذا إلا إذا اشترك فيه جميع الأعضاء، ويجري التصويت على المسائل المهمة ليس بحسب الأعضاء الموجودين في المجلس بل بنسبة عدد الطوائف الممثلة فيه، فيكون لكل قاضٍ ومستشار من طائفة واحدة صوت واحد، وعليهما أن يكونا متفقين في إبداء رأيهما، ويرجح رأي القاضي في المسائل الحقوقية، في حين يرجح رأي المستشار في المسائل الإدارية(١٢٣).أما الأمور القضائية، فقد كان من مهام المجلس النظر في مجموع الدعاوى والخلافات والحكم بها وفقا للعادات المحلية، ويستقل كل قاضٍ ومستشار لكل طائفة برؤية دعاوى أبناء طائفتهما والحكم بها، وليس لهما الحق بالتدخل في المسائل الخاصة ببقية الطوائف، ولكن عليهما الحضور للمجلس حتى وإن كانت الدعوى لا تتعلق بأبناء طائفتهم، أما إذا كان المدعي والمدعى عليه من طائفتين مختلفتين، فعلى القائمقام أو وكيله أن يحيل الدعوى إلى قاضيي الفريقين المتداعيين ومستشاريهما، وإذا لم يتوصلا إلى حل فعلى القاضيين أن يتفقا على اختيار قاضٍ ثالث محايد، أما تنفيذ الأحكام فهي من حق القائمقام وحده لأن قوى الأمن والشرطة تحت أوامره المباشرة. أما إذا كان المتخاصمان من قائمقاميتين مختلفتين فيجب التنسيق بين القضاة من القائمقاميتين وبالتحديد من الطائفة الواحدة والمذهب الواحد، أما الدعاوى الجنائية فيحقق بها أولا في مجلس القائمقامية التي وقعت فيها الجناية، وإذا كانت الحالة فوق صلاحيات القائمقام، ترفع القضية إلى والي صيدا ليتخذ ما يراه مناسبا(١٢٤).على الرغم من الصلاحيات المهمة التي أوكلت للمجلس والتي تناولت الضرائب والقضاء، فقد أوكل تنفيذ قرارات المجلس للقائمقام، وإن القرارات المتعلقة بالضرائب يجب أن توقع من جميع أعضاء المجلس ويصادق عليها القائمقام ويوقعها بختمه، لكن إذا ما رفض مستشار إحدى الطوائف أو قاضيها توقيع تلك القرارات بحجة أنها مضرة بمصلحة طائفته، فعلى القائمقام وسائر الأعضاء الاجتهاد في إقناعه للتوقيع، حتى إذا عجزوا تحال المسألة إلى والي صيدا للبت بها، بالتالي، فأن الموضوع كان يتطلب إجماعا وتوافقا يصعب التوصل إليه نظرا للعلاقة المرتبكة بين الطوائف اللبنانية لاسيما بين الدروز والموارنة الأمر الذي انعكس على ممثليهم في المجلس(١٢٥)، ثم إن أيا من المجلسين لم يكن يتمتع بالصلاحيات التي تجعل منه مؤسسة تشريعية أو قضائية، فلم يكن من صلاحياته مخاطبة أيا كان سوى القائمقام الخاص به، ومحظور عليه التدخل في الدعاوى مهما كانت من دون أمر القائمقام، كما أنه لا يمكن تنفيذ قراراته إلا بعد موافقة القائمقام عليها وتوقيعه وختمه، وادى عدم توافر الإجماع في قرارات المجلس إلى تعطيل الكثير من القرارات أو تراكمها لدى والي صيدا(١٢٦).قُسمت كل قائمقامية على عدد من المديريات حسب النظام الجديد، فكان على رأس كل مديرية في القائمقامية الدرزية واحد من رجال الإقطاع الدروز يُعين من قبل والي صيدا، فصار آل جنبلاط على الشوف، آل العماد على العرقوب، آل نكد على المناصف والشحار، آل تلحوق على الغرب الأعلى، آل أرسلان على الغرب الأدنى، آل عبد الملك على الجرد(١٢٧)، وربما كان تعيين هؤلاء الإقطاعيين على المديريات أعلاه تعويضا لهم عما فقدوه من امتيازات إقطاعية جراء التنظيمات الجديدة. أما دير القمر فقد وضعها شكيب أفندي تحت حكم مدير عثماني يعين من قبل والي صيدا، مع مجلس شيوخ من أهلها لفصل الدعاوى(١٢٨). محققا بذلك أهداف المسيحيين بإخراج تلك المدينة من السيطرة الدرزية، وهو ما خالف مصلحة أعيانها النكديين، إذ كانت مع ما جاورها من قرى مقاطعة تابعة لهم، ولا يمكن منازعتهم ملكيتها بحكم موقعها الجغرافي الذي جعلها تتوسط القرى الدرزية.ساعدت التنظيمات العثمانية التي أعلنها شكيب أفندي في جبل لبنان على إيجاد إدارة جديدة للجبل ذات شكل مركزي، فالقائمقام وأعضاء مجلسه، الذين حَلّوا في كل قائمقامية من حيث السلطة محل الأمير الحاكم والزعماء الإقطاعيين، صاروا موظفون يعينهم والي صيدا رسميا ويدفع لهم رواتبهم لقاء خدماتهم(١٢٩)، وفي الوقت نفسه قلصت الاستقلالية التي تمتع بها جبل لبنان طيلة قرون عديدة، فقد جرى اخضاع الجبل إلى السلطة المباشرة لوالي صيدا الذي صار له حق تعيين الموظفين وعزلهم، فضلا عن حقه بالإشراف على الموازنة والموافقة عليها(١٣٠)، كما تقيّدت صلاحيات السلطة المحلية في القائمقامية بأن أعطى والي صيدا الحق في الموافقة النهائية على تعيين أعضاء المجلس إذا ثبت لديه أنهم مستوفون للشروط المطلوبة لهذا التعيين، كذلك تقيدت صلاحيات القائمقام فيما خص الشؤون المالية في القائمقامية، اذ أحيل أي خلاف في هذا الجانب بين أعضاء المجلس والقائمقام إلى والي صيدا لحله واتخاذ القرار الملائم بشأنه(١٣١)، فضلا عن ذلك قام شكيب أفندي بتعيين أول مجلسين للقائمقاميتين، وضمن بذلك ولائهما للسلطة (١٣٢).من جانب آخر، شكلت إجراءات شكيب افندي ضربة قوية لرجال الإقطاع، وعلى الرغم من أنها شملت الدروز والمسيحيين، إلا أن تأثيرها كان أكثر على الإقطاعيين الدروز نظرا لعددهم الكبير قياسا ببقية الطوائف، إذ سلبت تلك الاجراءات الكثير من السلطات التي تمتع بها الاقطاعيون تجاه فلاحيهم وحولت الكثير من صلاحياتهم الى المجلس، ولم يتبق لهم في مناطقهم إلا النظر في الدعاوى البدائية وتنفيذ قرارات المجلس المالية، وحتى تلك الصلاحيات المحدودة بقيت في المناطق المختلطة

من حق الوكلاء الدروز والمسيحيين[١٣٣]، وأكد النظام الجديد أيضا على المساواة بين الجميع أمام القانون، وألغى الامتيازات القضائية للسادة الزعماء، فأصبح الإقطاعيون والفلاحون يلجؤون إلى القضاة أنفسهم ويحاكمون وفقا لنفس الأنظمة المرعية، كما قرر النظام المساواة في الضرائب المالية بين الجميع، واستبقى ضريبتين الأولى شخصية والثانية عقارية والتي تساوى في دفعها أصحاب الإقطاعات والملاكين والفلاحين بنسبة وبمقدار وضعته السلطات بالتساوي بين الجميع[١٣٤].واجه شكيب أفندي صعوبة كبيرة في تطبيق السياسة العثمانية في جبل لبنان، وذلك لأسباب عديدة أهمها، معارضة الأسر الإقطاعية، لاسيما الدرزية منها، باعتبارها نزعت كل الصلاحيات التي منحها إياها النظام الإقطاعي[١٣٥]، وصعوبة إجراء مسح للأراضي في القائمقاميتين تحضيرا لتقدير الضرائب واستيفائها، وكذلك صعوبة إجراء تعداد سكاني، ومقاومة رجال الإقطاع لكل تلك الإجراءات[١٣٦]، يضاف إلى ذلك شعور الناس في المناطق المختلطة، بأن تلك التدابير لم تؤدِ إلى تحسين أوضاعهم وإذابة الفوارق الطائفية التي بدأت، بعكس ذلك، تزداد عمقا، سواء في صفوف المسيحيين في القائمقامية الدرزية، أو في صفوف الدروز في القائمقامية المسيحية، وقد كان رجال الدين من ناحية، ورجال الإقطاع من ناحية أخرى، يغذون تلك الفوارق ويزيدون المشاعر الطائفية تأججا[١٣٧]. كما برز خلاف جديد بين المسيحيين أنفسهم، إذ طالب الروم الكاثوليك بقائمقامية مستقلة لهم وكانوا يشكلون أكثرية في مدينة زحلة، وكذلك فعل الروم الأرثوذكس وكانوا يشكلون أكثرية في مقاطعة الكورة[١٣٨]، كما دبَّ الخلاف بين الموارنة أنفسهم في القائمقامية المسيحية بعد موت البطريرك يوسف حبيش في العام نفسه، مما جعل الخلاف يتسع بين الفلاحين الموارنة ورجال الإقطاع الموارنة، وكان رجال الدين ينحازون إلى الفلاحين ويحرضونهم على أسيادهم الإقطاعيين، كما كانوا يحرضون الفلاحين الموارنة المقيمين في القائمقامية الدرزية على أسيادهم الإقطاعيين الدروز[١٣٩].دفعت الأوضاع غير المستقرة، والخلاف في القائمقامية المسيحية، وكيل القنصل الفرنسي يوجين بوجاد إلى اتهام الدولة العثمانية بتغذية ذلك الخلاف، ومساعدة الروم الكاثوليك على المطالبة بقائمقامية خاصة بهم، كما اتهم بذلك قنصلي بريطانيا وروسيا، وذكر أن لديه معلومات من مصادر موثوقة تفيد بأن شكيب أفندي قد أكد لمطارنة الروم الكاثوليك على إقامة قائمقامية خاصة بهم، وأن القنصل الروسي قسطنطين بازيلي[١٤٠] (Konstantin Basili) كان يساعد الأرثوذكس على إنشاء قائمقامية خاصة بهم في مقاطعة الكورة، وأعلن بوجاد رفضه لذلك التوجه في تقسيم الجبل إلى قائمقاميات مذهبية ضمن المناطق المسيحية الامر الذي أثر سلبا على النفوذ الفرنسي في جبل لبنان[١٤١]. وعلى الرغم من أن مطالبة الروم الكاثوليك والأرثوذكس بإنشاء قائمقامية لكل طائفة منهما كانت حقيقية، إلا أن اتهامات القنصل الفرنسي للدولة العثمانية على مساعدة هاتين الطائفتين للوصول إلى أهدافهما كانت مجرد تكهنات حاول اسنادها بدليل مجهول "**المصادر الموثوقة**"، ويبدو أنه أراد منها صنع رأي عام محلي ودولي للضغط على الدولة العثمانية للحيلولة دون الموافقة على مطالب هاتين الطائفتين، وفعلا لم تتمكن أيٍ من الطائفتين الحصول على مبتغاها.على الرغم من كل الصعوبات استمر شكيب أفندي في تطبيق برنامجه في جبل لبنان، بمساعدة محمد أمين باشا الذي وصلته تعليمات من وزير الخارجية مصطفى رشيد باشا في الرابع من كانون الثاني عام ١٨٤٦ تضمنت استكمال نزع السلاح من أهالي جبل لبنان، ودفع التعويضات المستحقة للمتضررين المسيحيين[١٤٢]، والتي كان قد قدرها شكيب أفندي بثلاثة عشر ألف كيس، أي نحو (٦،٥٠٠،٠٠٠) قرش، تدفع الحكومة العثمانية منها عشرة آلاف كيس، وأن يدفع الدروز ثلاثة آلاف كيس[١٤٣]، وكذلك تضمنت التعليمات تأمين العدالة والمساواة بين أهالي جبل لبنان، وقضايا العفو العام، ويبدو أن هذه التعليمات كانت إعدادا لإنهاء دور شكيب أفندي في جبل لبنان، وبالفعل، بعد أقل من ستة أشهر صدر فرمان سلطاني في أيار من العام نفسه أنهى مهمة شكيب أفندي في جبل لبنان، إذ غادر بيروت في النصف الثاني من الشهر نفسه، ووصل إستانبول في السابع والعشرين منه[١٤٤].قيّم السفير الفرنسي دي بوركينه في رسالة منه الى وزير الخارجية الفرنسية غيزو تنظيمات الدولة العثمانية في جبل لبنان، وذلك في السابع عشر من أيلول عام ١٨٤٦، أي بعد مرور نحو عام على إعلانها هناك إذ قال: **"لقد طرأ تحسن كبير وملحوظ على النظام العام لإدارة جبل لبنان. إذ إن الضريبة ستستوفي بنسبة ملائمة لقيمة الأملاك، ومالكو الإقطاعات، والمقاطعجيون، سيخضعون لها، كالفلاحين تماما. لقد تلقى الامتياز الأهم لهذا الإقطاع القديم ضربة لم يكن ليجرؤ الأمراء المسيحيون، أو يريدون توجيهها إليه في عهد السلطة الواحدة، طالما أنهم كانوا مستفيدين من استثمار البلاد بالاتفاق مع أقوى رعاياهم... أظن أن الإقطاع الدرزي قد ضُرب... وإنه لا شيء يمكن أن يكون مردوده أكثر من ذلك، في سبيل تهدئة الخواطر وإرضاء مصالح المسيحيين. ولا شك في أن الضغينة ستكون أعمق في قلوب المشايخ الدروز الذين ضُربوا في أكثر امتيازاتهم أهمية"**، واستطرد السفير في رسالته قائلا: **"تحتاج مؤسسة المجالس الإدارية إلى معادلة مع الامتيازات الإقطاعية، بحيث تكبر في الوقت نفسه الذي يصغر فيه المقاطعجيون، ذلك أن مجموع الأعضاء، تقريبا، الذين يشكلون المجلس، هم مختارون من الأساقفة المسيحيين، فالأكليروس، إذا، هو الذي سيرث،**

**نهائياً، الإقطاع... يبدو لي، اليوم، أن الميزان يميل لمصلحة المسيحيين، وأن الأوهام التي قامت على أساس تشكيل جنسية درزية قد تبخرت"**(١٤٥). أنهت التنظيمات العثمانية وإجراءات شكيب أفندي حالة الحرب والصراع الدموي في جبل لبنان، لاسيما بين الدروز والموارنة، لمدة ليست قليلة، وحققت في الوقت نفسه للسياسة العثمانية ما عجزت عنه تجربة الحكم العثماني المباشر في عهد عمر باشا النمساوي، فقد عززت الحكم المركزي الذي أعطى والي صيدا صلاحيات لم تكن له في العهود السابقة، ولم تكن سلطة القائمقام وأعضاء مجلسه سوى سلطة وظيفية يمكن للوالي انتزاعها منهم في الوقت الذي يراه مناسبا، فضلا عن ذلك أن التنظيمات حالت دون وصول بعض الزعامات الدرزية والمسيحية المرتبطة بالأوروبيين، لاسيما وأن أبرز الزعامات الدرزية كانت على علاقة جيدة مع بريطانيا، وكذلك علاقة الموارنة بفرنسا، وقد منح هذا الشرط والي صيدا سلطة كبيرة في تحديد أحقية أي شخص في الترشح لأي منصب في كلتا القائمقاميتين. من جانب آخر، عززت التنظيمات من مواقع رجال الدين على حساب زعماء الإقطاع في كل قائمقامية، وذلك بأن أتاح لهم اختيار أعضاء المجلس من قضاة ومستشارين من كل طائفة، ولما كان رجال الدين الدروز ينأون بأنفسهم عن العمل بالسياسة تاركين العمل بها للزعماء الإقطاعيين، فُسح المجال أمام الكنيسة المارونية للتقدم واتخاذ دور قيادي أكثر من السابق على حساب الإقطاعيين في كلتا القائمقاميتين، وهذا ما دفع السفير الفرنسي دي بوركينه على تقييم التنظيمات في جبل لبنان بهذا الشكل.

## الخاتمة

شكل الصراع الطائفي أحد أبرز مظاهر الحياة السياسية في جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر وتسببت في أكثر من مواجهة دموية بين الموارنة والدروز زاد من حدته التنافس الأوربي لا سيما الفرنسي–البريطاني في جبل لبنان، ولم ينفع نظام القائمقاميتين، الذي اقامته الدولة العثمانية بالاتفاق مع الدول الاوربية، في وضع حد لذلك الصراع بل على العكس تماما تسبب في زيادة الشد الطائفي واعطاه شكلا سياسيا وكان واحدا من اهم أسباب الحرب الاهلية عام ١٨٤٥. هدفت الدولة العثمانية من خلال سياستها في جبل لبنان الى تعزيز سلطتها المركزية هناك، بينما ارادت كل من فرنسا وبريطانيا تعزيز مناطق نفوذها ومصالحها فيه، ولم يتردد أي من الأطراف من اجل تحقيق هدفه في تمويل وتسليح ودعم مختلف الفرقاء كل حسب مصلحته. ولما كانت فرنسا قد وضعت ثقلها لصالح الموارنة فقد اضطرت بريطانيا الى التزام الطرف الثاني من طرفي الصراع المتمثل بالدروز مع استمرا بعض المحاولات لكسب ثقة الموارنة، في حين سعت الدولة العثمانية الى اضعاف كلا الطرفين لتسويغ تدخلها في إدارة المنطقة بوصفها الجهة الوحيدة التي تمتلك السلطة والقادرة على فرض النظام، الا ان ذلك لم يمنعها من الوقوف اكثر من مرة لصالح الدروز، لا لقرب عقيدتهم من الإسلام فحسب، بل ولسعيها الى عدم تحيق الانتصار من جانب الموارنة بما قد يخل بالتوازن في المنطقة ويدفع الموارنة الى الانفصال عن الدولة العثمانية تحت الحماية الاوربية. اما بقية الطوائف الصغيرة الموجودة في لبنان مثل الروم الارثوذوكس والروم الكاثوليك فقد جرى استقطابها الى أحد طرفي الصراع بما اتفق مع مصالحها الاقتصادية والسياسية.

تمكنت الدولة العثمانية ممثلة بشكيب افندي في فرض نوع من السلطة على جبل لبنان بعد ان أصاب الإرهاق الأطراف المتصارعة، فأوجد شكل من الإدارة الذاتية في القائمقاميتين الدرزية والمسيحية تحت سيطرة واشراف السلطات العثمانية، وحاول تجاوز الازمة الطائفية بتأسيسه مجلس مختلط من كل الطوائف في جبل لبنان وفرض عليها التعامل مع بعضها البعض، ومع ان إجراءات شكيب افندي اوجدت قدر من السلام في جبل لبنان استمر لحوالي عقد ونصف، فانه فشل في إيجاد حل جذري للمناطق المختلطة كما انه كرس الطائفية على الرغم من سعيه لحل ازمتها علاوة على توجيهه ضربة للنظام الاقطاعي مما اضعف بقدر كبير الدروز في جبل لبنان.





الملحق رقم (١)(١٤٦)







الملحق رقم (٢)(١٤٧)

**قائمة المصادر**

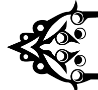
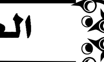
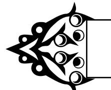
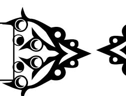
**أولا: الوثائق**

أ: غير المنشورة

1- BOA (Başbakanlik Osmanli Arşivi).
- I. MSM., 43, 1135, 8 Muharrem 1260 (29 January 1844).
- C.DH., 110, 5494, 10 Cemazeyilevvel 1260 (28 May 1844).
- HR. SFR., 7, 13, 22 Recep 1260 (7 August 1844).
- A. MKT. MHM., 1, 73, 29 Rabiulahir 1261, (7 May 1845).
- A. DVN. MHM., 2, 22, 26 Ramazan 1261, (28 September 1845).
- A. MKT. MHM., 1, 82, 25 Şevval 1261, (27 October 1845).
2-T.N.A. (The National Archives of the United Kingdom، Foreign and Commonwealth Office).
- FCO، 226/134، Xtian-Druze War Beit el-din and Deir el-Qamr، 25 June 1860.

ب: المنشورة

- "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية" عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، ترجمة فيليب وفريد الخازن، الجزء الأول، مطبعة الصبر، جونية، ١٩١٠.
- ملف العالم العربي، ل-١/١٢٠١، رقم الوثيقة ٢٢٨٧، ٧ أيلول ١٩٨٣.



- "وثائق لبنانية من الأرشيف العثماني ١٨٤١– ١٩١٣"، جمع عصام كمال خليفة، مطبعة جوزف الحاج، بيروت، ٢٠٠٨.

**ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية**

- زهراء فاروق علوان المشايخي، الأمير بشير الشهابي الثاني وأثره السياسي في إمارة جبل لبنان ١٧٨٨–١٨٤٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١١.
- قاسم محمد وذيح، الدروز في جبل لبنان والسياسة العثمانية تجاههم ١٥١٦–١٨٣١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة
- كمال علي منذر، نظام الإدارة في جبل لبنان في أثناء مرحلة القائمقاميتين ١٨٤٠–١٨٦١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة دمشق، د.ت.
- ماجد حمدان بهير، الموارنة ودورهم السياسي في جبل لبنان ١٧٨٨–١٨٦١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،
- محمد علي برهان حسين، سياسة بالمرستون تجاه الدولة العثمانية (الأزمتين اليونانية والمصرية) ١٨٣٠–١٨٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

**ثالثا: الكتب العربية والمعربة**

- أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة ١٥١٦–١٩١٦، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.
- أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢–١٨٦٠ دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي، الطبعة الثانية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠.
- اسكندر بن يعقوب ابكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،
- ألفونس الصباغ المخلصي، دير القمر ما بين سنتي ١٨٤١ و١٨٦٠، المطبعة المخلصية، صيدا، ١٩٤٨.
- أميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، الجزء الثالث، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٦٠.
- أنيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت، ١٩٥٥.
- أنيس يحيى، الدروز والتحول الكبير ١٨٢٥ (مقتل الشيخ بشير جنبلاط)–١٨٦١ (المتصرفية)، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت،
- أنيس يحيى، الدروز والموارنة وجدلية البقاء، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ٢٠١٣.
- بول دومون، فترة التنظيمات، "تاريخ الدولة العثمانية"، اشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، الجزء الثاني، دار الفكر، القاهرة،
- تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمة فندي الشعار، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤.
- جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨–١٨٦١، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨.
- رياض غنام، سعيد بك جنبلاط ١٨١٣–١٨٦١، الطبعة الثانية، دار معن، الشوف، ٢٠١٥.
- ريمون هاشم، جوانب من تاريخ جبل لبنان بين ١٨٢٠–١٨٦٠ من خلال وثائق في القصادة الرسولية، الجزء الأول، منشورات الجامعة الانطونية، بعبدا، ٢٠٠٧.
- شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر، ١٨٩٥.
- شفيق سليمان، تاريخ لبنان كما كان ١٨٤١–١٩٢٠، الجزء الخامس، مطبعة الفرات، بيروت، ٢٠١٣،
- طارق أحمد قاسم، تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦–١٩٢٠، بيروت، ٢٠١٢.
- طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تقديم فؤاد افرم البستاني، الجزئين الاول والثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩.
- عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، الطبعة الثانية، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت، ١٩٨١.






- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء السابع، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٥٤.
- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٧٤.
- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦-١٩١٥، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
- عيسى إسكندر المعلوف، مدينة زحلة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.
- قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة دار التقدم، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩.
- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٥.
- مذكرات رستم باز، تقديم فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٥.
- منصور الحتوني، من تاريخ لبنان نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، الطبعة الثانية، د.م، ١٩٦٥.
- نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، تقديم وتحقيق ميشال أبي فاضل وجان نخول، جروس برس، طرابلس، ١٩٩٠.
- وهيب أبي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، الطبعة الثالثة، مكتبة انطوان، بيروت، ٢٠٠٨.
- ياسين سويد، المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام التاريخ السياسي والعسكري القائمقاميتان ١٨٤٢-١٨٦١، الجزء الرابع، دار نوبليس،
- يوسف الدبس، تاريخ سورية الديني والدنيوي سورية في أيام السلاطين العثمانيين، الجزء الثامن، دار نظير عبود، د.م، د.ت.
- يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تقديم عارف أبو شقرا، بيروت، ١٩٥٢.
- يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، الجزء الأول، المكتبة الوطنية، بعقلين، د.ت.

**رابعا: الكتب والموسوعات الأجنبية**

-A Dictionary of Contemporary Biography: A Handbook of the Peerage of Rank Worth and Intellect, Art Library, London, 1861.

-Antoine J. Abraham, Lebanon at Mid-century: Maronite-Druze relations in Lebanon 1840-1860 a prelude to Arab nationalism, University Press of America, Beirut, 1981.

-Appleton's Annual Cyclopedia and Register of Important Events، Vol.11، Appleton and Company, New York, 1887.

-Camille de Rochemonteix, Le Liban Et L'expedition Francaise En Syrie 1860-1861, Librairie Auguste Picard, Paris, 1921.

-Douglas Johnson, Guizot: Aspects of French History 1787-1874, Vol.18, University of Toronto Press, Toronto, 1964.

-Eminent Persons Biographies Reprinted from The Times, Vol.3, Macmillam and Co, London, 1893.

-Encyclopedia Britannica, Inc, 2012 : Hugh Henry Rose.

-Encyclopedia Britannica, Inc, 2012: Klemens Wenzel Lothar Metternich.

-Encyclopedia of Nationalism, Vol.2, Academic Press, London, 2001.

-Fawwaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon, Pluto Press, London, 2007.

-Jean-Daniel Nordmann, Federalism: A Tool for Conflict Management in Multicultural Societies with Regard to the Conflicts in the Near East, Berlin, 2008.

-Ray Jabre Mouawad, Les Maronites Chrétiens du Liban, Éditions Brepols، Turnhout, 2009.

-Sergey Matveev, The Middle Class Concept in François Guizot’s Memoirs, National Research University Higher School of Economics", Moscow, No.36, 2013.

-Sidney Lee and Leslie Stephen, Dictionary of National Biography, Vol.8, Macmillan and Co, London,

-Stanford J. Shaw and E. K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, Cambridge University Press, New York, 1977.

-Ussama Makdisi, The Culture of Sectarianism Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon، University of California Press، California, 2000.

-William L. R. Cates, A Dictionary of General Biography: With A Classified and Chronological index of the Principal Names, Longmans Green Co, London، 1867.

-Yunus Ekici, Osmanli Yönetiminden Fransiz Manda Idaresine Kadar Lübnanda Dürzi-Maruni Mücadelesi, Arastirma Makalesi, Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt: 30، Sayı: 2, 2020.

-Zafer Çinar, Lübnan'daki Maruni VE Dürzilerin Siyasi Mücadeleleri 1841-1845, Yüksek Lisans Tezi Yayınlanmamış، Ülüdag Üniversitesi, Bursa, 2015.

-Zafer Gölen, Bosna Valisi Mehmed Vecihi Paşa'nin Muhakemesi, Belleten, Cilt 76, sayı 277 Ankara, 2012.

خامسا: شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)

- https://fr.wikipedia.org/wiki/François-Adolphe_de_Bourqueney.
- https://ru.wikisource.org/wiki/P C/BT/Бутенев_Аполлинарий_Петрович.
- https://tr.wikipedia.org/wiki/Mehmed_Şekib_PaŞa.

---

(١) الموارنة: إحدى الطوائف المسيحية السورية التي تعود بأصولها وتسميتها إلى الراهب المسيحي مار مارون (ت٤١٠م)، إذ نزحت هذه الطائفة من سورية إلى المناطق الشمالية في جبل لبنان إبان الفتح الإسلامي لسورية، وتميز تاريخهم بمحالفة القوى المسيحية ضد البلاد الإسلامية، فقد تحالفوا مع البيزنطيين في حروبهم ضد المسلمين، ثم ساعدوا الصليبيين على احتلال المدن العربية، وفي بداية السيطرة العثمانية على جبل لبنان حصلوا على بعض الامتيازات من السلطان سليم الأول؛ وذلك لرغبة الأخير بالمحافظة على علاقته الجيدة بكنيسة روما، انتقل حكم جبل لبنان إليهم في منتصف القرن الثامن عشر بعد اعتناق أمراء جبل لبنان الشهابيون الديانة المسيحية على المذهب الماروني. للمزيد انظر: ملف العالم العربي، ل-١/١٢٠١، رقم الوثيقة ٢٢٨٧، ٧ أيلول ١٩٨٣؛ ماجد حمدان بهير، الموارنة ودورهم السياسي في جبل لبنان ١٧٨٨-١٨٦١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

(٢) الدروز: يطلق مصطلح الدروز لغويا على الخياطين، أما من الناحية الاصطلاحية فهم الجماعة التي استجابت للدعوة التي ظهرت في عهد الخليفة الفاطمي السادس الحاكم بأمر الله (٩٩٦-١٠٢١م)، وقد تركزت عقيدة هذه الدعوة التي أعلن عنها محمد بن إسماعيل الدُرزي في القاهرة عام ١٠١٧م، حول شخصية الحاكم بأمر الله، إذ عدّه البعض بأنه فوق مستوى البشر، وإنه الصورة الناسوتية للالوهية، وكانت قد بدأت الدعوة في مصر، لكنها انتقلت إلى وادي التيم في جبل لبنان بعد موت الحاكم بأمر الله، فدخلها العديد من سكان جبل لبنان، وأصبحوا يعرفون بالدروز نسبة إلى الداعي الأول الذي أعلن عنها. للمزيد انظر: قاسم محمد وذيح، الدروز في جبل لبنان والسياسة العثمانية تجاههم ١٥١٦-١٨٣١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

(٣) أهم الأسباب التي أشعلت الحرب بين الدروز والموارنة كان الاحتقان الطائفي الذي تعمق في حقبة الإدارة المصرية لبلاد الشام (١٨٣١-١٨٤٠)، والتي قربت الموارنة وحاربت الدروز، وكذلك سوء السياسة التي انتهجها الأمير بشير الشهابي الثالث (١٨٤٠-١٨٤١) تجاه الدروز، ومن النتائج السياسية التي أسفرت عنها تلك الحرب إقصاء الأمراء الشهابيين عن حكم جبل لبنان نهائيا. للمزيد انظر: كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص٨٠-٨٦.

(٤) كان السبب المباشر لتلك الحرب هو اعتقال عمر باشا النمساوي لسبعة من زعماء الدروز وزجهم في السجن. انظر: المصدر نفسه، ص٩٤.

(٥) عمر باشا النمساوي (١٨٠٦-١٨٧١): نمساوي الأصل، اسمه عند الولادة ميخائيل، ولد في النمسا، كان أبوه ضابطا في الجيش النمساوي، فأدخله في إحدى المدارس الحربية في النمسا، ومنها التحق بإحدى فرق الجيش النمساوي، وفي عام ١٨٣٤ غادر النمسا إلى البوسنة التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، وفيها اعتنق الديانة الإسلامية وسمى نفسه عمر، ثم انتقل إلى إستانبول وتعرف فيها على وزير الحربية آنذاك خسرو باشا فأدخله في أركان حربه، وقد شارك عمر باشا في اخراج القوات المصرية من بلاد الشام عام ١٨٤٠، تولى حكم جبل لبنان طوال العام ١٨٤٢، وعاد بعدها لعمله في السلك العسكري، وشارك في عدة حروب أبرزها حرب القرم، عينه الباب العالي واليا

على بغداد مرتين للمدة بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٥٩، وفي عام ١٨٦٩ تقاعد من عمله العسكري بعد أن نال رتبة الوزارة، توفي في إستانبول. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص١٥-١٧.

(٦) كليمنس مترنيخ (١٧٧٣-١٨٥٩): سياسي ودبلوماسي نمساوي بارز ولد في مدينة كوبلنز Koblenz في منطقة الراين عندما كان أبوه مبعوثا نمساويا هناك، درس الدبلوماسية في جامعة ستراسبورغ في إقليم الألزاس، دخل كليمنس السلك الدبلوماسي وهو في سن مبكرة، ففي عام ١٧٩٤ أُرسل إلى لندن بمهمة دبلوماسية، وفي عام ١٨٠١ عُيّن سفيرا للنمسا في برلين، ومن ثم سفيرا في باريس عام ١٨٠٦، وفي عام ١٨٠٩ أصبح وزيرا للخارجية النمساوية، وفي عام ١٨٢١ أصبح مستشارا للنمسا، وأستمر في منصبه هذا حتى عام ١٨٤٨، إذ أضطر للاستقالة على إثر الثورة النمساوية في العام نفسه، وأكمل بقية حياته بعيدا عن السياسة حتى وفاته في فيينا عام ١٨٥٩.

Encyclopedia of Nationalism, Vol.2, Academic Press, London, 2001, P.336; Encyclopedia Britannica, Inc, 2012: Klemens Wenzel Lothar Metternich.

(7) Ussama Makdisi, The Culture of Sectarianism Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon، University of California Press, California, 2000, PP.79-80; Fawwaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon, Pluto Press, London, 2007, P.24.

(٨) الشهابيون: أسرة عربية تنتسب إلى قبيلة المخزوميين، موطنهم الأصلي في الجزيرة العربية، انتقلوا إلى بلاد الشام إبان الفتح الإسلامي، وفي عام ١١٧٣ قدموا إلى جبل لبنان وسكنوا في وادي التيم، ارتد أغلبهم عن الدين الإسلامي واعتنقوا الديانة المسيحية في أواسط القرن الثامن عشر، أشهرهم الأمير بشير قاسم عمر المعروف ببشير الثاني (١٧٦٧-١٨٥٠)، الذي تولى حكم جبل لبنان لمدة زادت على النصف قرن (١٧٨٨-١٨٤٠). طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تقديم فؤاد افرم البستاني، الجزء الأول، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩، ص٣٥-٣٨؛ زهراء فاروق علوان المشايخي، الأمير بشير الشهابي الثاني وأثره السياسي في إمارة جبل لبنان ١٧٨٨-١٨٤٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص١٧-١٨.

(٩) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية" عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، ترجمة فيليب وفريد الخازن، الجزء الأول، مطبعة الصبر، جونية، ١٩١٠، وثيقة رقم ٦١، ص١٠٨-١١٠.

(١٠) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر، ١٨٩٥، ص١١٥؛ رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨-١٨٦١، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨، ص٢١٢؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص٩٧؛

Antoine J. Abraham, Lebanon at Mid-century: Maronite-Druze relations in Lebanon 1840-1860 a prelude to Arab nationalism, University Press of America, Beirut, 1981, P.89; Ray Jabre Mouawad, Les Maronites Chrétiens du Liban, Éditions Brepols, Turnhout, 2009, P.40.

(١١) انظر: الملحق رقم (١).

(١٢) انظر: الملحق رقم (٢).

(١٣) يوسف الدبس، تاريخ سورية الديني والدنيوي سورية في أيام السلاطين العثمانيين، الجزء الثامن، دار نظير عبود، د.م، د.ت، ص١٨٩-١٩٠؛ يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، الجزء الأول، المكتبة الوطنية، بعقلين، د.ت، ص٥٧٨-٥٧٩؛ أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة ١٥١٦-١٩١٦، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٩٨؛ طارق أحمد قاسم، تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦-١٩٢٠، بيروت، ٢٠١٢، ص١٣٩؛

Yunus Ekici, Osmanli Yönetiminden Fransiz Manda Idaresine Kadar Lübnanda Dürzi-Maruni Mücadelesi, Arastirma Makalesi, Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt: 30, Sayı: 2, 2020, S.560.

(١٤) أنيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت، ١٩٥٥، ص١١٧؛ أنيس يحيى، الدروز والموارنة وجدلية البقاء، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ٢٠١٣، ص١٣٤.




(١٥) بيانات الجدول مأخوذة من: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦-١٩١٥، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١٧-١١٨.

(١٦) بوريه (١٨١١-١٨٨٦): دبلوماسي فرنسي حصل على شهادة القانون ثم دخل السلك الدبلوماسي عام ١٨٣٦ عندما التحق موظفا بوزارة الخارجية الفرنسية، ثم عُين قنصلا في مدينة فالنسيا Valencia الاسبانية للمدة (١٨٣٨-١٨٣٩)، وفي عام ١٨٣٩ عُين قنصلا في بيروت، وأستمر في هذا المنصب حتى عام ١٨٤٩، وبعدها تقلد مناصب دبلوماسية عدّة أبرزها وزيرا مفوضا في بلاد فارس عام ١٨٥٥، ووزيرا مفوضا في اليونان عام ١٨٦٠، وسفيرا في إستانبول للمدة (١٨٦٦-١٨٧٠).

Appleton's Annual Cyclopedia and Register of Important Events, Vol.11, Appleton and Company, New York, 1887, PP.710-711.

(١٧) نقلا عن: أميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، الجزء الثالث، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٦٠، ص٤١.

(١٨) هيو هنري روز (١٨٠١-١٨٨٥): نجل الدبلوماسي البريطاني السير جورج روز George Rose، ولد في برلين Berlin وتلقى تعليمه فيها، خدم مدة في الجيش البروسي، ثم انضم إلى الجيش البريطاني عام ١٨٢٠، شغل منصب القنصل في بيروت للمدة (١٨٤١-١٨٤١)، أصبح ضابط اتصال بريطاني في مقر القيادة الفرنسية خلال حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦)، وشارك في العديد من معاركها، وتمت ترقيته الى رتبة لواء عام ١٨٥٤، وكان من أبرز القادة العسكريين البريطانيين الذين شاركوا في قمع الثورة الهندية عام ١٨٥٧، وفي عام ١٨٦٠ تسلم منصب القائد العام للقوات البريطانية في الهند، وقيادة جيش بومباي، وبعد عودته إلى بريطانيا عام ١٨٦٥ تسلم القيادة العامة في ايرلندا للمدة (١٨٦٥-١٨٧٠)، إذ حافظ على السلام وتمكن من وضع حركة الفينيان Fenian الثورية تحت السيطرة، توفي في باريس في عام ١٨٨٥.

Eminent Persons Biographies Reprinted from The Times, Vol.3, Macmillam and Co, London, 1893, PP.278-285; Encyclopedia Britannica, Inc, 2012: Hugh Henry Rose.

(١٩) نقلا عن: أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٤١.

(٢٠) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢١٤.

(٢١) طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٤٠-١٤١.

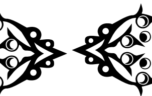
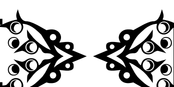
(٢٢) أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٤٢؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٢٣) ستراتفورد كاننيغ (١٧٨٦-١٨٨٠): دبلوماسي بريطاني، ولد في لندن، دخل السلك الدبلوماسي عام ١٨١٥ عندما عُين سفيرا لبلاده في فيينا، بعدها تقلد مناصب دبلوماسية عدّة أبرزها سفيرا في إستانبول لأربع مرات متقطعة (١٨٢٥-١٨٢٧)، (١٨٣١-١٨٣٢)، (١٨٤١-١٨٥١)، (١٨٥٢-١٨٥٨)، وكان له تأثير كبير على سياسة الباب العالي، في عام ١٨٥٣ أصبح يعرف باللورد ريدكليف بعد أن منحته الملكة فيكتوريا هذا اللقب، كما حصل على لقب عميد السفراء البريطانيين. للمزيد انظر:

Sidney Lee and Leslie Stephen, Dictionary of National Biography, Vol.8, Macmillan and Co, London, 1886, PP.431-444;

محمد علي برهان حسين، سياسة بالمرستون تجاه الدولة العثمانية (الأزمتين اليونانية والمصرية) ١٨٣٠-١٨٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٣٥.

(٢٤) بوتينيف (١٧٨٧-١٨٦٦): دبلوماسي روسي، اسمه الكامل أبوليناري بتروفيتش بوتينيف (Apollinariy Petrovich Butenev)، ولد لأسرة فقيرة، دخل السلك الدبلوماسي في عام ١٨٠٤ عندما عُين في مكتب الترجمة التابع لوزارة الخارجية، بعدها صار سكرتيرا لمساعد وزير الخارجية الروسية عام ١٨١٠، وفي المدة (١٨١٦-١٨٢١) عُين سكرتيرا للسفارة الروسية في إستانبول، بعدها عاد إلى روسيا وتولى رئاسة مكتب الترجمة في وزارة الخارجية، واستمر في منصبه هذا حتى عام ١٨٢٩، حيث عُين سفيرا في إستانبول حتى عام ١٨٤٣، تولى بعدها منصب المبعوث الروسي في روما حتى عام ١٨٥٣، وفي عام ١٨٥٦ تم تعيينه عضوا في مجلس الدولة، وأرسل في العام نفسه إلى

إستانبول ليكون سفيرا مرة أخرى حتى عام ١٨٥٨، إذ ترك منصبه بسبب تدهور حالته الصحية وفقدانه السمع والبصر، وخلال بحثه عن طبيب في أوروبا توفي في باريس.

https://ru.wikisource.org/wiki/Р БС/ВТ/Бутенев_Аполлинарий_Петрович.

(٢٥) البارون دي بوركينه (١٧٩٩-١٨٦٩): سياسي ودبلوماسي فرنسي، تقلد مناصب دبلوماسية عدة أولها قائم بالأعمال في لندن، ثم سفيرا في إستانبول للمدة (١٨٤١-١٨٤٨)، فسفيرا في فيينا حتى عام ١٨٥٩، كما كان مفوضا في مؤتمر باريس ١٨٥٦ الذي انهى حرب القرم، وكان أحد الممثلين الفرنسيين خلال معاهدة زيورخ عام ١٨٥٩ التي انهت الحرب بين فرنسا والنمسا، توفي في باريس ودُفن فيها.

A Dictionary of Contemporary Biography: A Handbook of the Peerage of Rank Worth and Intellect, Art Library, London, 1861, P.54; https://fr.wikipedia.org/wiki/François-Adolphe_de_Bourqueney.

(٢٦) أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٤٢-٤٣.

(٢٧) البطريرك يوسف حبيش (١٧٨٧-١٨٤٥): ولد في جبل لبنان، ودرس في مدرسة عين ورقة اليسوعية، رقّي إلى درجة الكهنوت عام ١٨١٤، ثم إلى درجة الأسقفية على أبرشية طرابلس عام ١٨٢٠، وفي عام ١٨٢٣ انتخب بطريركا على الطائفة المارونية في جبل لبنان، واهتم بتدريس اللغات العربية والسريانية والايطالية واللاتينية، فضلا عن العلوم الفلسفية واللاهوتية والطبيعية على غرار منهج المدرسة المارونية في روما، قامت في أواخر عهده فتن طائفية كان له دور بارز فيها، واستمر في منصبه حتى وفاته. نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، تقديم وتحقيق ميشال أبي فاضل وجان نخول، جروس برس، طرابلس، ١٩٩٠، ص٣٢٩-٣٣٠.

(٢٨) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢١٤؛ طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٤١؛

Zafer Çinar, Lübnan'daki Maruni VE Dürzilerin Siyasi Mücadeleleri 1841-1845, Yüksek Lisans Tezi Yayınlanmamış, Ülüdag Üniversitesi, Bursa, 2015, S.62.

(29) T.N.A, FCO, 226/134, Xtian-Druze War Beit el-din and Deir el-Qamr, 25 June 1860;

ريمون هاشم، جوانب من تاريخ جبل لبنان بين ١٨٢٠-١٨٦٠ من خلال وثائق في القصادة الرسولية، الجزء الأول، منشورات الجامعة الانطونية، بعبدا، ٢٠٠٧، ص٤٤-٤٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٤٥؛ ألفونس الصباغ المخلصي، دير القمر ما بين سنتي ١٨٤١ و١٨٦٠، المطبعة المخلصية، صيدا، ١٩٤٨، ص١٣-١٧.

(31) BOA, I.MSM., 43, 1135, 8 Muharrem 1260 (29 January 1844); BOA, HR.SFR., 7, 13, 22 Recep 1260 (7 August 1844);

كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠١.

(٣٢) لويس فيليب الأول (١٧٧٣-١٨٥٠): ابن الدوق لويس فيليب الثاني دوق أورليان، هرب مع والده من فرنسا بعد إعدام الملك لويس السادس عشر (١٧٧٤-١٧٩٢) عام ١٧٩٣، وظل متنقلا بين الدول الأوروبية لمدة واحد وعشرين عاما، عاد إلى فرنسا عام ١٨١٤، وبعد ثورة عام ١٨٣٠ في فرنسا تم تنصيبه ملكا للفرنسيين بدلا عن ابن عمه الملك شارل العاشر (١٨٢٤-١٨٣٠)، عرف عهد الملك لويس فيليب الأول باسم ملكية يوليو، نسبة إلى ثورة يوليو/ تموز الفرنسية، وقد اتبع سياسات محافظة خلال مدة حكمه، كما عزز الصداقة مع بريطانيا، ورعى التوسع الاستعماري، تلاشت شعبيته مع تدهور الأوضاع الاقتصادية في فرنسا عام ١٨٤٧، واضطر للتنازل عن العرش بعد اندلاع ثورة ١٨٤٨ في فرنسا التي غادرها في العام نفسه إلى لندن، وبقي هناك حتى وفاته. للمزيد انظر:

William L. R. Cates, A Dictionary of General Biography: With A Classified and Chronological index of the Principal Names, Longmans Green Co, London, 1867, PP.670-671.

(٣٣) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ٧٥، ص١٢٨-١٣٠.

(٣٤) ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٣٥) نقلا عن: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٢٠-٢٢١.




(٣٦) نقلا عن: أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢-١٨٦٠ دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي، الطبعة الثانية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠، ص٨٠.

(37) BOA, C.DH., 110, 5494,10 Cemazeyilevvel 1260 (28 May 1844);

عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٦٦.

(٣٨) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٠؛ ريمون هاشم، المصدر السابق، ص٤٧؛ طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٣٩) كل كيس يساوي خمسمائة قرش. أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٢٦.

(٤٠) شكل تقدير التعويضات واحدا من مواضيع الخلاف المهمة بين الدروز والموارنة. انظر: "وثائق لبنانية من الأرشيف العثماني ١٨٤١-١٩١٣"، جمع عصام كمال خليفة، مطبعة جوزف الحاج، بيروت، ٢٠٠٨، الوثائق رقم ٩ و١٠و١٤، ص٤٧-٥٧، ٧٠-٧٤؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٢؛ شفيق سليمان، تاريخ لبنان كما كان ١٨٤١-١٩٢٠، الجزء الخامس، مطبعة الفرات، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٠.

(٤١) ريمون هاشم، المصدر السابق، ص٤٨.

(٤٢) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠١.

(٤٣) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، الوثائق رقم ٧٨-٨٣، ص١٣٤-١٤٠؛

Zafer Çinar, Op.Cit, S.64.

(٤٤) ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٤٥) "وثائق لبنانية من الأرشيف العثماني ١٨٤١- ١٩١٣"، الوثيقة رقم ١١، ص٥٨-٥٩.

(٤٦) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ٨٥، ص١٤١-١٤٢؛ عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٨١-٢٨٤.

(٤٧) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ٩٠، ص١٥٤.

(٤٨) نقلا عن: ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٤٩) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٢١.

(٥٠) ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٥١) كان هناك صراع سياسي ماروني حول النفوذ في كسروان بين أسرتي آل الخازن وآل أبي اللمع، نتيجة رفض آل الخازن الاعتراف بتعيين الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاما إلا بشرط عدم تدخله بشؤون كسروان، وقد انضم آل حبيش الموارنة إلى جانب آل الخازن في الصراع الذي استمر إلى ما بعد الحرب الأهلية عام ١٨٤٥. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص١٤١؛ شفيق سليمان، المصدر السابق، ص٥٩.

(٥٢) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٢٣-٢٢٤؛

Jean-Daniel Nordmann, Federalism: A Tool for Conflict Management in Multicultural Societies with Regard to the Conflicts in the Near East, Berlin, 2008, P.49.

(٥٣) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمة فندي الشعار، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٨-٥٠.

(٥٤) نقلا عن: المصدر نفسه، ص٤٩.

(٥٥) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٢٤-٢٢٥؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث...، ص١٢١.

(٥٦) شاهين مكاريوس، المصدر السابق، ص١١٨؛ تشارلز تشرشل، المصدر السابق، ص٥٠؛

Antoine J. Abraham, Op.Cit, P.90.

(٥٧) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٢٦.

(٥٨) شفيق سليمان، المصدر السابق، ص٦١.

(٥٩) شاهين مكاريوس، المصدر السابق، ١١٧؛ تشارلز تشرشل، المصدر السابق، ص٥٠.

(٦٠) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٢٧.

(٦١) شاهين مكاريوس، المصدر السابق، ١١٩؛ مذكرات رستم باز، تقديم فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٥، ص١٠٩.

(٦٢) انقسم الدروز منذ القرن السابع عشر وحتى الوقت الحاضر الى حزبين عرفا باليزبكية نسبة إلى الشيخ يزبك عبد العفيف زعيم أسرة آل العماد، والجنبلاطية نسبة إلى آل جنبلاط، وعلى الرغم من أن الانقسام كان قد بدأ بين الدروز، إلا أنه، شمل جميع الطوائف في جبل لبنان، على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم، باستثناء آل نكد فكانوا لا ينتمون إلى حزب معين، بل كانوا يمثلون حزبا لوحدهم، ويقفون في الغالب على الحياد، إلا أنهم لا يتوانون في مناصرة حزب ضد آخر إذا اتفقت مصالحهم وذلك الحزب. للمزيد انظر: طنوس الشدياق، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٦٠؛ اسكندر بن يعقوب ابكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص٥٨؛ عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، الطبعة الثانية، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت، ١٩٨١، ص١٥٨.

(٦٣) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٢٧؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٦٤) محمد وجيهي باشا (١٧٩٧–١٨٦٧): سياسي عثماني، تولى منصب الوالي في العديد من الولايات العثمانية، منها واليا على البوسنة للمدة (١٨٣٥–١٨٤١)، وعلى حلب (١٨٤٢–١٨٤٥)، وعلى الموصل (١٨٤٧–١٨٤٨)، وعلى بغداد (١٨٥٠–١٨٥١)، وقبل وفاته كان واليا على الحجاز للمدة (١٨٦٤–١٨٦٧). للمزيد انظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء السابع، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٥٤، ص٨٧–٨٨؛

Zafer Gölen, Bosna Valisi Mehmed Vecihi Paşa'nin Muhakemesi, Belleten, Cilt 76, sayı 277 Ankara, 2012, SS.844-877.

(٦٥) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٢؛ أنيس يحيى، الدروز والتحول الكبير ١٨٢٥ (مقتل الشيخ بشير جنبلاط)–١٨٦١ (المتصرفية)، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٩، ص١١٦.

(٦٦) يوسف الدبس، المصدر السابق، ص١٩٠؛ وهيب أبي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، الطبعة الثالثة، مكتبة انطوان، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٥٧.

(٦٧) يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تقديم عارف أبو شقرا، بيروت، ١٩٥٢، ص٥٣–٥٤.

(٦٨) شاهين مكاريوس، المصدر السابق، ص١١٩–١٢٠؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٣؛ شفيق سليمان، ص٦٢.

(٦٩) "وثائق لبنانية من الأرشيف العثماني ١٨٤١– ١٩١٣"، الوثيقتان ٣ و٤، ص٣٤–٣٥.

(٧٠) يوسف خطار أبو شقرا، المصدر السابق، ص٥٧–٥٨؛ طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تقديم فؤاد افرم البستاني، الجزء الثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩، ص٥٣٤.

(٧١) تجدر الإشارة إلى أن الروم الأرثوذكس وقفوا مع الدروز ضد الموارنة في الحربين الأهليتين عام ١٨٤١ و١٨٤٥ على التوالي، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى الاختلاف المذهبي بين الكاثوليك والأرثوذكس، وعلاقة الروم الأرثوذكس الحسنة بالدروز كونهم عاشوا في مقاطعاتهم، فضلا عن سوء العلاقة بينهم وبين الموارنة، "**وبعضهم** (الروم الأرثوذكس) **كان يكره الموارنة لتغطرسهم واعتبارهم كل نصراني على غير مذهبهم الماروني هرطقيا يجوز قتله وسلبه... فلهذا انضم بعضهم برضاه إلى الدروز**". شاهين مكاريوس، المصدر السابق، ص٨٦.

(٧٢) يوسف خطار أبو شقرا، المصدر السابق، ص٥٨–٦٠؛ تشارلز تشرشل، المصدر السابق، ص٥٢.

(٧٣) يوسف خطار أبو شقرا، المصدر السابق، ص٥٨.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٥٩؛ تشارلز تشرشل، المصدر السابق، ص٥٢.

(٧٥) شاهين مكاريوس، المصدر السابق، ١٢٠–١٢١؛ تشارلز تشرشل، المصدر السابق، ص٥٢؛ كمال الصليبي، ص١٠٣–١٠٤.

(٧٦) كمال علي منذر، نظام الإدارة في جبل لبنان في أثناء مرحلة القائمقاميتين ١٨٤٠–١٨٦١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة دمشق، د.ت، ص٥٩–٦٠.

(٧٧) يوسف خطار أبو شقرا، المصدر السابق، ص٥٩–٦٠.

(٧٨) عباس أبو صالح وسامي مكارم، المصدر السابق، ص٢٥٤.

(٧٩) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١٠٥، ص١٧٦.

(٨٠) "وثائق لبنانية من الأرشيف العثماني"، الوثائق رقم ٢٠ و٢٣ و٢٤، ص٨٤-٨٥، ٩٠-٩٤.

(٨١) المصدر نفسه، ص١٧٧-١٨١؛ كمال علي منذر، المصدر السابق، ص٨١.

(٨٢) من الجدير بالإشارة إلى أن الروم الكاثوليك وقفوا مع الموارنة على مدار ثلاثة حروب أهلية ضد الدروز، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى انتمائهم لنفس المذهب الذي ينتمي إليه الموارنة، وكذلك عدم وجود الكثير من الدروز في مدينة زحلة مما يعني عدم وجود علاقة تربط الروم الكاثوليك بالدروز، في حين يوجد العديد من الموارنة يعيشون في مدينة زحلة، فضلا عن ذلك أن مدينة زحلة كانت من ضمن القائمقامية المسيحية.

(83) BOA, A. MKT.MHM., 1, 73, 29 Rabiulahir 1261, (7 May 1845);

كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٤؛ عيسى إسكندر المعلوف، مدينة زحلة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٥٤-١٥٥؛ شفيق سليمان، المصدر السابق، ص٦٢.

(٨٤) يوسف خطار أبو شقرا، المصدر السابق، ص٦١؛ رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٣٢.

(٨٥) شاهين مكاريوس، المصدر السابق، ١٢١؛ يوسف خطار أبو شقرا، المصدر السابق، ص٦١-٦٢.

(٨٦) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١١١، ص١٨٥-١٨٦.

(٨٧) طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٤٩.

(88) Camille de Rochemonteix, Le Liban Et L'expedition Francaise En Syrie 1860-1861, Librairie Auguste Picard, Paris, 1921, PP.29-30;

ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٨٩) منصور الحتوني، من تاريخ لبنان نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، الطبعة الثانية، د.م، ١٩٦٥، ص٢٥١-٢٥٣.

(٩٠) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١١٣، ص١٨٨-١٩٠.

(٩١) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٩٢) طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٩٣) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١١٣، ص١٨٨-١٩٠.

(٩٤) ياسين سويد، المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام التاريخ السياسي والعسكري القائمقاميتان ١٨٤٢-١٨٦١، الجزء الرابع، دار نوبليس، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٠٥.

(٩٥) محمد شكيب أفندي (؟-١٨٥٤): دبلوماسي عثماني، دخل السلك الدبلوماسي في عام ١٨٣٣ عندما تم تعيينه كاتبا في السفارة العثمانية في روسيا، بعدها أصبح سفيرا لبلاده في لندن لمرتين (١٨٤٠-١٨٤٢) و(١٨٤٥-١٨٤٦)، وقد مثل بلاده في المفاوضات التي نتجت عنها معاهدة لندن ١٨٤٠، ثم أصبح وزيرا للخارجية العثمانية للمدة (١٨٤٤-١٨٤٥)، بعدها عُين سفيرا لبلاده في فيينا (١٨٤٦-١٨٤٨)، توفي في إستانبول عام ١٨٥٤. انظر: اسكندر بن يعقوب ابكاريوس، المصدر السابق، ص١١٦؛

https://tr.wikipedia.org/wiki/Mehmed_Şekib_Paşa.

(٩٦) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٣٣.

(٩٧) أبردين (١٧٨٤-١٨٦٠): سياسي ودبلوماسي بريطاني، عرف بلقب إيرل أبردين Earl of Aberdeen نسبة إلى مدينة أبردين الأسكتلندية، عُين سفيرا لبلاده في فيينا عام ١٨١٣، ثم أصبح وزيرا للخارجية البريطانية مرتين للأعوام (١٨٢٨-١٨٣٠)، (١٨٤١-١٨٤٦)، بعدها تسنم منصب رئيس الوزراء للمدة (١٨٥٢-١٨٥٥)، وعاش ما تبقى من حياته بعيدا عن السياسة. انظر:

William L. R. Cates, Op. Cit., P.4.

(٩٨) أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٤٧-٤٨؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث...، ص١٢١؛

Jean-Daniel Nordmann, Op. Cit., P.49.



(٩٩) أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٤٨.

(١٠٠) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث...، ص١٢١.

(١٠١) المصدر نفسه، ص٢٠٥-٢٠٩.

(١٠٢) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١٠٦؛ كمال علي منذر، المصدر السابق، ص٨٧.

(١٠٣) عباس أبو صالح وسامي مكارم، المصدر السابق، ص٢٥٥؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٦؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث...، ص١٢٣.

(١٠٤) طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٥٣.

(١٠٥) فرانسوا غيزو (١٧٨٧-١٨٧٤): سياسي ودبلوماسي ومؤرخ فرنسي، ولد في مدينة نيم Nimes جنوب فرنسا، وغادرها إلى جنيف وهو في السابعة من عمره بعد إعدام والده عام ١٧٩٤، وفيها نشأ وتلقى تعليمه، وفي عام ١٨٠٥ وصل إلى باريس وبدأ العمل في مجال التدريس، فضلا عن نشر المقالات الأدبية والتاريخية في المجلات الفرنسية، وبعد ثورة ١٨٣٠ في فرنسا تقلد غيزو مناصب حكومية عدة، إذ أصبح وزيرا للتعليم (١٨٣٢-١٨٣٧)، وسفيرا في لندن عام ١٨٤٠، ووزيرا للخارجية (١٨٤٣-١٨٤٧)، ورئيسا للوزراء (١٨٤٧-١٨٤٨) وبعد ثورة ١٨٤٨ في فرنسا هرب غيزو إلى لندن، وفي عام ١٨٥٠ عاد إلى باريس وبدأ بنشر مؤلفاته التاريخية والأدبية، مبتعدا عن السياسة حتى وفاته. للمزيد انظر:

Douglas Johnson, Guizot: Aspects of French History 1787-1874, Vol.18, University of Toronto Press, Toronto, 1964, PP.67-68; Sergey Matveev, The Middle Class Concept in François Guizot's Memoirs, "National Research University Higher School of Economics", Moscow, No. 36, 2013, PP.3-5.

(١٠٦) أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٥٤.

(١٠٧) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٣٩.

(١٠٨) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١١٨، ص٢١٠-٢١٢؛

Zafer Çinar, Op. Cit, S.64.

(109) BOA, A. DVN.MHM., 2, 22, 26 Ramazan 1261, (28 September 1845);

"مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١١٩، ص٢١٢-٢١٤.

(١١٠) يوسف الدبس، المصدر السابق، ص١٩٠؛ أميل خوري وعادل إسماعيل، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٥٥-٥٦؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث...، ص١٢٣.

(111) BOA, A. MKT.MHM., 1, 82, 25 Şevval 1261, (27 October 1845);

طنوس الشدياق، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٥٤؛ رياض غنام، سعيد بك جنبلاط ١٨١٣-١٨٦١، الطبعة الثانية، دار معن، الشوف، ٢٠١٥، ص٩٠-٩١.

(١١٢) يوسف الدبس، المصدر السابق، ص١٩٠؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٦؛ كمال علي منذر، المصدر السابق، ص٨٤؛ وهيب أبي فاضل، المصدر السابق، ص١٥٨.

(١١٣) منصور الحتوني، المصدر السابق، ص٢٥٤-٢٥٥؛ كمال علي منذر، المصدر السابق، ص٨٤.

(١١٤) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١٢٠، ص٢١٤-٢١٥.

(١١٥) منصور الحتوني، المصدر السابق، ص٢٥٥؛ ياسين سويد، المصدر السابق، ص١١٥؛ طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٥٥.

(١١٦) منصور الحتوني، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(١١٧) طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٥٥.

(١١٨) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١٢٠.

(١١٩) مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠-١٨٥٨): سياسي ودبلوماسي ورجل دولة عثماني، بدأ حياته السياسية والدبلوماسية عندما عُين موظفا في وزارة الخارجية العثمانية عام ١٨٢٤، بعدها عُين سفيرا في باريس لمرتين (١٨٣٤-١٨٣٦) و (١٨٤١-١٨٤٥)، وسفيرا في لندن

(١٨٣٦-١٨٣٨)، ثم وزيرا للخارجية العثمانية لمرتين (١٨٣٨-١٨٤١) و (١٨٤٥-١٨٤٦)، وقد تولى منصب الصدر الأعظم ست مرات متفرقة في المدة (١٨٤٦-١٨٥٨)، وكان أحد رجال الإصلاح في الدولة العثمانية. للمزيد انظر: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٤٦-٢٥٥؛

Stanford J. Shaw and E.K.Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.II, Cambridge University Press, NewYork, 1977, pp.58-59.

(١٢٠) محمد أمين عالي باشا (١٨١٥-١٨٧١): سياسي ودبلوماسي عثماني، ولد في إستانبول، دخل السلك الدبلوماسي في سن مبكرة، حيث عُين سكرتيرا في السفارة العثمانية في فيينا عام ١٨٣٥، بعدها تقلّد مناصب عدة أبرزها سفيرا لبلاده في لندن (١٨٤١-١٨٤٤)، ووزيرا للخارجية سبعة مرات بعد عام ١٨٤٦، وصدرا أعظما خمس مرات بعد عام ١٨٥٢ حتى وفاته عام ١٨٧١، وكان أحد أبرز السياسيين الإصلاحيين في الدولة العثمانية. انظر: بول دومون، فترة التنظيمات، "تاريخ الدولة العثمانية"، اشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، الجزء الثاني، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٨-٦٩.

(١٢١) كمال علي منذر، المصدر السابق، ص٨٥.

(١٢٢) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١٢٤، ص٢١٨-٢٢٧.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه.

(١٢٥) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٣٧.

(١٢٦) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١٢٤، ص٢٢٥.

(١٢٧) أنيس يحيى، الدروز والتحول الكبير...، ص١٢١-١٢٢.

(١٢٨) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١١٤.

(١٢٩) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٦.

(١٣٠) وهيب أبي فاضل، المصدر السابق، ص١٥٨.

(١٣١) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١١٢.

(١٣٢) "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية"، وثيقة رقم ١٢٤، ص٢٢٠-٢٢١.

(١٣٣) عباس أبو صالح وسامي مكارم، المصدر السابق، ص٢٥٥؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(١٣٤) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١١٣؛ طارق أحمد قاسم، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١.

(١٣٥) أنيس يحيى، الدروز والتحول الكبير...، ص١٢٣-١٢٤.

(١٣٦) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(١٣٧) كمال علي منذر، المصدر السابق، ص٨٩.

(١٣٨) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١١٧

(١٣٩) منصور الحتوني، المصدر السابق، ص٢٥١؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٠٩.

(١٤٠) قسطنطين بازيلي (١٨٠٩-١٨٨٤): دبلوماسي ومؤرخ روسي ولد في إستانبول لأسرة يونانية غنية، هرب هو وعائلته من إستانبول إلى مدينة اوديسا Odessa في اوكرانيا عام ١٨٢١، بسبب صلة أبيه بالقوميين اليونانيين، وفيها نشأ وتعلم، وفي عام ١٨٣٠ التحق قسطنطين بوظيفة حكومية في روسيا، وفي عام ١٨٣٨ عينته وزارة الخارجية الروسية بمنصب القنصل في يافا، وفي عام ١٨٣٩ نُقلت القنصلية من يافا إلى بيروت، وحُولت قنصلية بيروت في عام ١٨٤٣ إلى قنصلية عامة أستمر قسطنطين فيها حتى عام ١٨٦١، له مؤلفات عدة أبرزها كتاب سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني. للمزيد انظر: قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة دار التقدم، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩، ص٣-١٠.

(١٤١) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١١٨.

(١٤٢) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١٢٠-١٢١؛ كمال علي منذر، المصدر السابق، ص٨٥.

(١٤٣) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية...، ص٢٣٨.

(١٤٤) ياسين سويد، المصدر السابق، ص١٢١.

(١٤٥) نقلا عن: ياسين سويد، المصدر السابق، ص١٢١-١٢٢.

(١٤٦) ياسين سويد، المصدر السابق، ص٥٢٧.

(١٤٧) ياسين سويد، المصدر السابق، ص٥٢٦.